



استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام

قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧

د. باسم خفاجي

[٤]

سلسلة رؤى معاصرة

استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام

قراءة في تقرير مؤسسة "راند" ٢٠٠٧م

الدكتور
باسم خفاجي

رؤى معاصرة:

دورية استراتيجية تهتم بتقديم رؤى استشرافية وفكرية لصناع القرار والمفكرين والمثقفين في العالم الإسلامي. يتركز اهتمام «رؤى معاصرة» على التحديات الفكرية والاستراتيجية والسياسية التي تواجه الأمة الإسلامية سواء على المستوى الداخلي، أو في علاقات الأمة مع الدول والشعوب غير المسلمة، أو على مستوى الرؤى الفكرية والحضارية الخاصة بمستقبل العالم الإسلامي.

مجالات الاهتمام:

- تهتم «رؤى معاصرة» بخدمة صانع القرار في العالم العربي والإسلامي من خلال الجوانب التالية:
- تقديم دراسات تحليلية لقضايا واقعية ملحة تشغل اهتمام صانع القرار في العالم العربي والإسلامي.
- عرض حلول عملية لمشكلات معاصرة في مجالات الفكر والاستراتيجية والسياسة.
- تعريف بقضايا أو مشكلات جديدة على ساحة العمل الإسلامي.
- طرح رؤى جديدة متميزة وعملية حول بعض المشكلات والقضايا المعاصرة.

رئيس التحرير

د. باسم خفاجي

b.khafagy@arab-center.org

مدير التحرير

عامر عبد المنعم

aamermoncim@arab-center.org

المركز العربي للدراسات الإنسانية

القاهرة رقم ١ - أ شارع رفاعة، الخليفة
المأمون - مصر الجديدة - مصر

www.arab-center.org

mail :info@arab-center.org

هاتف: ٢٤٥٤٩٥٥٧ ٢٠٢

فاكس: ٢٤٥٤٩٥٥٧ ٢٠٢

نقال: ٢٠١٠٥١٢٥٩٥٦

الموزعون:

مصر: المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة: أ شارع رفاعة، الخليفة المأمون - مصر الجديدة - هاتف: ٢٤٥٤٩٥٥٧ فاكس: ٢٤٥٤٩٥٥٧
الإمارات العربية المتحدة: شركة الإمارات للطباعة والنشر، دبي ص.ب ٤٩٩٦٠، هاتف: ٣٩١٦٥٠١، فاكس ٣٦٦٦١٣٦.
سلطنة عمان: مؤسسة العطاء للتوزيع، ص.ب ٤٧٣ - العذبية ١٣٠ - هاتف: ٢٤٤٩١٣٩٩ - فاكس: ٢٤٤٩٣٣٠٠.
البحرين: مؤسسة الهلال لتوزيع الصحف - المنامة: ص.ب ٢٢٤ هاتف ٥٣٤٥٥٩ - ٥٣٤٥٦١، فاكس ٥٣١٢٨١.
السودان: الخرطوم، دار الريان للثقافة والنشر والتوزيع، هاتف: ٧٩٣٢٨٣ - فاكس: ٧٩٣٢٨٤ - ص.ب ١١١٦٦ الخرطوم.
الأردن: الشركة الأردنية للتوزيع، عمان ص.ب ٣٧٥ هاتف: ٥٣٥٨٨٥٥، فاكس: ٥٣٧٧٣٣.
قطر: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة هاتف: ٤٥٥٧٨١٠ - ٤٥٥٧٨١١ - ٤٥٥٧٨١٢ - فاكس: ٤٥٥٧٨١٩.
الكويت: شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع: ص.ب: ٢٩١٢٦ - الكويت رمز بريدي ١٣١٥٠ - هاتف ٢٤٠٥٣٢١ - فاكس: ٢٤٧٨٠٩.
المغرب: سوشبريس للتوزيع، الدار البيضاء، ش جمال بن أحمد ص.ب ١٣٦٨٣ - هاتف ٤٠٠٢٣٣ - فاكس: ٢٤٦٢٤٩.
اليمن: دار القدس للنشر والتوزيع، صنعاء: ص.ب: ١١٧٧٦ الطريق الدائري الغربي أمام الجامعة القديمة، هاتف: ٢٠٦٤٦٧ - فاكس: ٤٠٥١٣٥.

رقم الإيداع: ٨٤٤٧ / ٢٠٠٧

ملخص الدراسة

استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام

قراءة في تقرير مؤسسة راند الأمريكية ٢٠٠٧م

أصدرت مؤسسة راند RAND Corporation الأمريكية مؤخراً تقريراً بعنوان "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، يقدم توصيات محددة وعملية للحكومة الأمريكية بأن تعتمد على الخبرات السابقة أثناء الحرب الباردة في مواجهة المد الفكري الشيوعي، وأن تستفيد من تلك الخبرات في مواجهة التيار الإسلامي المعاصر. يوصي التقرير أن تدعم الإدارة الأمريكية قيام شبكات وجماعات تمثل التيار العلماني والليبرالي والعصراني في العالم الإسلامي؛ لكي تتصدى تلك الشبكات والجماعات لأفكار وأطروحات التيارات الإسلامية التي يصنفها التقرير بالمجمل بأنها تيارات متطرفة.

كما يؤكد التقرير على الحاجة لأن يكون مفهوم الاعتدال ومواصفاته مفهوماً أمريكياً غربياً، وليس مفهوماً إسلامياً، وأن يكون هناك اختبار للاعتدال بالمفهوم الأمريكي يتم من خلاله تحديد من تعمل معهم الإدارة الأمريكية وتدعمهم في مقابل من تحاربهم وتحاول تحجيم نجاحاتهم.

يقدم هذا البحث قراءة تفصيلية لهذا التقرير، مع التركيز على الأفكار الواردة فيه حول وضع استراتيجية أمريكية للتعامل مع الإسلام ومع التيار الإسلامي، من خلال بناء شبكات معادية للإسلام تسمى "شبكات مسلمة معتدلة"، وتركز على تكوين تعريف جديد للاعتدال يتناسب مع المصالح الاستراتيجية الأمريكية.

تتكون الدراسة من أربعة فصول: الفصل الأول هو مقدمة تعرف بالخط الفكري لمؤسسة راند، والتقارير السابقة التي أصدرتها حول العالم الإسلامي، وقيمة تلك التقارير من حيث اهتمام صانع القرار الغربي بمقترحاتها، وتحول بعض تلك المقترحات إلى سياسات عملية. كما يتضمن الفصل تعريفاً مجملًا بالتقرير الجديد الصادر عن مؤسسة راند، وأهم الأفكار الواردة في هذا التقرير.

أما الفصل الثاني من هذه الدراسة فيقدم عرضاً مفصلاً لأبواب التقرير، وأهم ما تضمنه كل باب من أفكار، مع العناية بشرح هذه الأفكار، وعلاقتها بالعالم العربي والإسلامي، وكذلك تقديم مجموعة من المقتطفات المترجمة من التقرير، والتي تعين القارئ والباحث على التعرف على لهجة التقرير وما تضمنه من أفكار.

يرصد الفصل الثالث من هذا البحث أهم ملامح الاستراتيجية الأمريكية المقترحة من قبل مؤسسة راند لاحتواء الإسلام. وقد حرصنا أن تكون ملامح تلك الاستراتيجية متكاملة بالقدر الممكن من خلال البحث العلمي، ونأمل أن يكون هذا البحث حافزاً لاستكمال الدراسة في هذا المجال، وتصحيح الرؤى والخطوات العملية من قبل المفكرين والباحثين وصناع القرار في العالم العربي والإسلامي.

يقدم الفصل الرابع مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تساهم في صياغة مشروع إسلامي مضاد يحجم من الآثار السلبية التي قد تنتج من تبني بعض مقترحات هذا التقرير من قبل الحكومات الغربية. كما تشمل التوصيات مقترحات عملية حول الآليات اللازمة للتعامل مع مثل هذه التقارير قبل أن تتحول توصياتها إلى سياسات أمريكية تُستخدم لتحجيم أو احتواء نهضة الأمة الإسلامية.

استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام

قراءة في تقرير مؤسسة راند الأمريكية ٢٠٠٧م

أولاً: مقدمة

تسعى المراكز الفكرية الأمريكية المهتمة بالشرق الأوسط إلى تقديم العديد من التوصيات للإدارة الأمريكية لتوجيه المعركة الفكرية مع العالم الإسلامي. وأظهرت الأعوام الأخيرة وجود اتجاهين فكريين بين هذه المراكز فيما يتعلق بتوجيه سياسة الولايات المتحدة تجاه العالم الإسلامي. كلا الاتجاهين يؤكدان على المواجهة مع التيارات الإسلامية، ولكنهما يختلفان حول طريقة إدارة هذه المواجهة.

يرى الاتجاه الأول أنه يمكن إشراك بعض الإسلاميين من المعتدلين ضمن آليات الحكم والتأثير في العالم العربي والإسلامي؛ بشرط موافقتهم الكاملة على اللعبة الديمقراطية واشتراكهم بها، والتأكيد على التسليم بقواعد تلك اللعبة ونتائجها. ومن المراكز الفكرية الهامة التي تتبنى هذا الاتجاه مركز كارنيجي Carnegie وكذلك مركز بروكينجز Brookings

أما الاتجاه الثاني فيرى ضرورة مواجهة الخطر الإسلامي من خلال تحجيم مؤسسات العمل الإسلامي، ووصمها بالإرهاب والتطرف، وإقصائها - ما أمكن - عن الحياة العامة وقتنوات التأثير الفكري والإعلامي. ومن أهم المراكز الفكرية التي تتبنى هذا التصور مؤسسة راند RAND Corporation، وهي أكبر مركز فكري في العالم، وأحد أهم المؤسسات الفكرية المؤثرة على صناعة القرار في الإدارة الأمريكية الحالية، خاصة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط. لذلك تميل الإدارة الأمريكية الحالية إلى تبني مقترحات مؤسسة راند، وهو ما يجعل لإصداراتها أهمية كبيرة في هذه المرحلة.

وقد أصدرت مؤسسة راند تقريراً في نهاية شهر مارس من عام ٢٠٠٧م (ربيع الأول ١٤٢٨هـ) بعنوان "بناء شبكات مسلمة معتدلة" Building Moderate Muslim Networks، وهو تقرير متمم لسلسلة التقارير التي بدأ هذا المركز الفكري في إصدارها لتحديد الأطر الفكرية للمواجهة مع العالم الإسلامي في الفترة التي أعقبت أحداث سبتمبر.

يقدم التقرير توصيات محددة وعملية للحكومة الأمريكية بأن تعتمد على الخبرات التي اكتسبت أثناء الحرب الباردة في مواجهة المد الفكري الشيوعي، وأن تستفيد من تلك الخبرات في مواجهة التيار الإسلامي المعاصر عن طريق دعم قيام شبكات وجماعات تمثل التيار العلماني والليبرالي والعصراني في العالم الإسلامي؛ لكي تتصدى لأفكار وأطروحات التيارات الإسلامية التي يصنفها التقرير بالمجمل على أنها تيارات متطرفة. كما يؤكد التقرير على الحاجة لأن يكون مفهوم الاعتدال ومواصفاته مفهوماً أمريكياً غريباً، وليس مفهوماً إسلامياً.

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالتقرير وأهميته وفكرته العامة أولاً، ثم تقديم قراءة لأهم أفكار كل فصل من فصول تقرير مؤسسة راند. يلي ذلك شرح للتحديات التي يقدمها التقرير في حال تحوله إلى خطط استراتيجية وبرامج عملية للتعامل الأمريكي مع العالم الإسلامي. وأخيراً تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات حول كيفية التعامل مع هذه التقارير، وآليات الرد على ما ورد فيها من أفكار وأطروحات حول مستقبل العلاقة بين الغرب وبين العالم الإسلامي.

وقبل أن نتعرض لمحتوى ذلك التقرير، وأهم ما ورد فيه من أفكار، فلعل من المهم إلقاء نظرة على التقارير السابقة لهذه المؤسسة الفكرية، وملاحظة العلاقة بين ما تطرحه من أفكار ورؤى، وبين ما يتحول منها إلى سياسات عامة تتبناها الإدارة الأمريكية، وتفرضها على العالم الإسلامي والعربي.

تقارير مؤسسة راند السابقة

اهتمت مؤسسة راند بما يسمى بالخطر الإسلامي منذ أكثر من ثمانية أعوام، وصدر عنها العديد من الدراسات التي لا يتسع المقام لعرضها جميعاً، ولكننا نعرض هنا أهم هذه التقارير، وأكثرها تأثيراً على الإدارة الأمريكية. أصدرت مؤسسة راند كتاباً في عام ١٩٩٩م، أي قبل أحداث سبتمبر بعامين بعنوان "مواجهة الإرهاب الجديد"، وهو من إعداد مجموعة من الخبراء الأمريكيين.

صدر ذلك الكتاب في ١٥٣ صفحة، وهو خلاصة أفكار وأبحاث أهم خبراء "الإرهاب" في الولايات المتحدة، سواء في دوائر البحث الأكاديمي والفكري أو دوائر السياسة والاستراتيجيات، من أمثال إيان ليسر، وبروس هوفمان، وديفيد رونفلت، وجون أركويلا، ومايكل زانيني - كما يذكر مركز كمبريدج بوك ريفيو الذي قام بإعداد

مؤسسة راند Rand Corporation

هي أكبر مركز فكري في العالم، مقرها الرئيس في ولاية كاليفورنيا الأمريكية. تقوم مؤسسة راند، والتي اشتق اسمها من "الأبحاث والتطوير"، أي (Research and Development) بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات، ومن ثم تحليلها وإعداد التقارير والأبحاث التي تركز على قضايا الأمن القومي الأمريكي في الداخل والخارج. يعمل في المؤسسة ما يقارب من ١٦٠٠ باحث وموظف يحمل غالبيتهم شهادات أكاديمية عالية، وميزانيتها السنوية تتراوح بين ١٠٠ - ١٥٠ مليون دولار أمريكي.

تُعتبر مؤسسة راند أحد المؤسسات الفكرية المؤثرة بشكل كبير على المؤسسة الحاكمة في أمريكا، وهي تدعم توجهات التيار المتشدد في وزارة الدفاع، وتتولى الوزارة دعم كثير من مشروعاتها وتمويلها. كما ترتبط مؤسسة راند بعلاقات ومشروعات بحثية مع وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي، وتصب كثير من الدراسات والبحوث الصادرة عن هذه المؤسسة في خانة أنصار مواجهة الإسلام والمسلمين.

ساهمت مؤسسة راند في رسم خطة الحرب الأخيرة على الإرهاب، وتقدمت بدراسة لوزارة الدفاع تقترح فيها ضرب المملكة العربية السعودية واعتبارها العدو الأول في العالم، كما أن فرع المؤسسة في قطر تعمل فيه الباحثة: شيريل بيرنارد، زوجة مهندس الحرب على أفغانستان: زلماي خليل زاده، وهي التي قامت بكتابة مشروع الإسلام الديمقراطي، وهو ما عُرف لاحقاً باسم تقرير راند، ويُعتبر فرع راند في المنطقة العربية مركزاً مهماً للمساهمة في إعادة تشكيل المنطقة وفق الرؤية التي تطرحها الإدارة الأمريكية.

قراءة متزنة لهذا الكتاب. حاول الكتاب أن يجيب على سؤال عما إذا كان "الإرهاب الجديد" يشكل خطراً استراتيجياً على الولايات المتحدة تحديداً أم لا؟ وأشار إلى أن خطر الإرهاب الجديد سيتركز في منطقة الشرق الأوسط، وسيهدد مصالح كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني.

وبعد أحداث سبتمبر قامت مؤسسة راند عام ٢٠٠٤م بإصدار تقرير بعنوان "العالم المسلم بعد ٩/١١" في أكثر من ٥٠٠ صفحة لبحث التفاعلات المؤدية إلى حدوث التغيرات الدينية والسياسية التي يشهدها المسرح الإسلامي، ويهدف إمداد صانعي السياسة الأمريكية برؤية شاملة عن الأحداث والتوجهات الواقعة حالياً في العالم الإسلامي.

قدم البحث في محوره الأول، كما تذكر الباحثة شيرين فهمي - المتخصصة في العلوم السياسية - خريطة للتوجهات الأيديولوجية في المناطق المختلفة بالعالم الإسلامي مشيراً إلى أن المسلمين لا يختلفون فقط في الرؤى الدينية، بل يختلفون أيضاً في الرؤى السياسية والاجتماعية مثل: الحكومة والقانون، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة والتعليم.

وتذكر الباحثة أن تقرير راند يصنع مساواة مفتعلة بين الإسلام "المعتدل" وبين "العلمانية" ويقسم العالم الإسلامي تقسيماً قسرياً؛ حيث يتم مثلاً تعريف منطقة معينة في العالم المسلم كونها "سلفية"، وأخرى "راديكالية"، وثالثة "معتدلة". وتناول الجزء الثاني من البحث الخلافات القائمة بين المسلمين، مع تركيزه على خلافين أساسيين هما الخلاف السني - الشيعي والخلاف العربي - غير العربي؛ حيث يخلص إلى أن الولايات المتحدة يجب أن تثبت ولاءها للشيعية العراقيين لصد المد الشيعي الإيراني رغم صعوبة ذلك.

أما في فبراير من عام ٢٠٠٥م، فقد صدر لمؤسسة راند تقرير بعنوان: "الإسلام المدني الديمقراطي: الشركاء والموارد والاستراتيجيات"، ويرى التقرير - كما ينقل أحد الباحثين المتخصصين - أنه لا يمكن إحداث الإصلاح المطلوب دون فهم طبيعة الإسلام الذي يقف سداً منيعاً أمام محاولات التغيير، وأنّ الحل يكمن في النظر إلى المسلمين عبر أربع فئات هي: مسلمون أصوليون، مسلمون تقليديون، مسلمون حداثيون، ومسلمون علمانيون.

أما فيما يتعلق بالأصوليين: تقول "راند" يجب محاربتهم واستئصالهم والقضاء عليهم، وأفضلهم هو ميّتهم؛ لأنهم يعادون الديمقراطية والغرب، ويتمسكون بما يسمى الجهاد وبالتفسير الدقيق للقرآن، وأنهم يريدون أن يعيدوا الخلافة الإسلامية، ويجب الحذر منهم؛ لأنهم لا يعارضون استخدام الوسائل الحديثة والعلم في تحقيق أهدافهم، وهم ذوو تمكن في الحجّة والمجادلة. ويدخل في هذا الباب السلفيون السنة وأتباع تنظيم القاعدة والموالون لهم والمتعاطفون معهم و"الوهابيون" كما يقول التقرير.

وفيما يتعلق بالتقليديين، تقول "راند": يجب عدم إتاحة أي فرصة لهم للتحالف مع الأصوليين، ويجب دعمهم وتشقيفهم ليشككوا بمبادئ الأصوليين وليصلوا إلى مستواهم في الحجّة والمجادلة، وفي هذا الإطار يجب تشجيع الاتجاهات الصوفية وبالتالي الشيعية،

ويجب دعم ونشر الفتاوى "الحنفية" لتقف في مقابل "الحنبلية" التي تركز عليها "الوهابية" وأفكار القاعدة وغيرها مع التشديد على دعم الفئة المفتحة من هؤلاء التقليديين - كما يرى التقرير.

أوصى التقرير بأهمية أن "ندعم التقليديين ضدّ الأصوليين لنُظهر لجموع المسلمين والمتدينين وإلى الشباب والنساء من المسلمين في الغرب ما يلي عن الأصوليين: دحض نظريتهم عن الإسلام وعن تفوقه وقدرته، إظهار علاقات واتصالات مشبوهة لهم وغير قانونية، التوعية بالعواقب الوخيمة لأعمال العنف التي يتخذونها، إظهار هشاشة قدرتهم في الحكم وتخلفهم، تغذية عوامل الفرقة بينهم، دفع الصحفيين للبحث عن جميع المعلومات والوسائل التي تشوه سمعتهم وفسادهم ونفاقهم وسوء أدبهم وقلة إيمانهم، وتجنب إظهار أي بادرة احترام لهم ولأعمالهم أو إظهارهم كأبطال وإنما كجبناء ومخبولين وقتلة ومجرمين كي لا يجتذبوا أحداً للتعاطف معهم."

أما في العام الماضي فقد صدر لمؤسسة راند دراسة بعنوان "ما بعد القاعدة"، وهي تقع في مجلدين: الأول حول حركة الجهاد العالمية، والثاني عن الحلقات الخارجية لعالم الإرهاب. تبحث الدراسة في أربعة مباحث رئيسة، المبحث الأول عن القاعدة: العقيدة، والاستراتيجية، والتكتيك، والتمويل، والعمليات، وتغير الأشخاص، والمستقبل المحتمل.

أما المبحث الثاني فهو عن الجماعات الجهادية التي تبنت نظرة القاعدة العالمية، والتي ليست مرتبطة رسمياً بتنظيم القاعدة، والمبحث الثالث حول الجماعات الإرهابية الإسلامية وغير الإسلامية، والتي ليس لها أي صلات معروفة بالقاعدة، ولكنها تهدد المصالح الأمريكية والأصدقاء والحلفاء، كحماس وحزب الله، وغيرهما.

أما المبحث الأخير فهو عن الرابطة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، ويتضمن ذلك طرق استعمال الإرهابيين للمنظمات الإجرامية في تمويل نشاطاتهم.

أشرف على إعداد تلك الدراسة أنجل راباسا، وهو معد التقرير الجديد الذي سيتناوله هذا البحث أيضاً. تدعو تلك الدراسة الولايات المتحدة إلى توسيع الجهود بشكل كبير لتقويض الدعم للقاعدة وخاصة من داخل الدول الإسلامية، وتقول: إن نجاح مكافحة القاعدة "الجهاد العالمي" يتم من خلال مهاجمة العقيدة الجهادية، وقطع الصلات بين الجماعات الجهادية، وتعزيز قدرات دول المواجهة على التصدي للحركات الجهادية.

كما يقول التقرير: إن العقيدة الجهادية تواصل الانتشار وتلقى مزيداً من القبول في

العالم الإسلامي، وهذا سينتج إرهابيين أكثر يجددون صفوف القاعدة، وإذا تم الطعن في هذه العقيدة ومصادقيتها فإن القاعدة ستزوي وتموت.

يؤكد التقرير أن طرق مكافحة الإرهاب التقليدية لا تكفي لهزيمة القاعدة، ويجب فهم أن الصراع مع القاعدة صراع سياسي وعقدي، وفي هذا يقول راباسا: "الحركة الجهادية العالمية حركة أيديولوجية متطرفة.. والحرب عليها في أبسط مستوى تكون من خلال حرب الأفكار"، والهدف من ذلك كما يقول التقرير هو منع القاعدة من استغلال الخطاب الإسلامي والخطاب السياسي والذي استخدمته بكل براعة.

يرى التقرير أن تقويض العقيدة الجهادية العالمية من الخارج أمر صعب، فالقاعدة قد عبأت المسلمين ضد الغرب، لكن لا تتفق كل الجماعات الجهادية مع القاعدة في النظرة العالمية، ولهذا السبب تدعو الدراسة الولايات المتحدة إلى قطع الصلة بين الجهاد العالمي والجهاد المحلي، وذلك بنشر وتأكيد الاختلافات بين حركة الجهاد العالمية "القاعدة"، وبين حركات الجهاد المحلية التي لا تهدد الغرب.

كما يؤكد التقرير أنه من المهم تأكيد وإبراز أن الدولة الإسلامية التي تسعى القاعدة إلى إقامتها ستستبعد التيارات الإسلامية الأخرى، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة ستسعى إلى القضاء على الجماعات الإرهابية، وتعزيز قدرات الحكومات الحليفة والصديقة للتعامل مع التهديدات الإرهابية، لكن بصفة استشارية؛ بتوفير مجال جمع البيانات والتحليل والتقرير.

تأثير تقارير مؤسسة راند

إن تقارير مؤسسة راند تهتم اهتماماً واضحاً بقضايا الشرق الوسط، وتقدم للإدارة الأمريكية توصيات ومقترحات متنوعة ودورية في كيفية التعامل مع هذه القضايا، وهنا تكمن ضرورة تعرف صانع القرار في العالم العربي والإسلامي على هذه التقارير، ليس لأنها ستتحول بالضرورة إلى سياسات تنفذ على أرض الواقع، ولكن لأنها تعبر عن طبيعة وتوجهات النصائح والتوصيات التي تتلقاها الإدارة الأمريكية من المفكرين والباحثين والخبراء في مجالات العلاقات الدولية والاستراتيجية.

ويلاحظ بالعموم أن تقارير مؤسسة راند الأخيرة تركز على فكرة المواجهة مع التيار الإسلامي بالعموم من أجل تهميش دوره واحتواء تأثيره، وأحياناً تميل هذه التقارير إلى الإشارة إلى القضاء على بعض عناصر هذا التيار ومكوناته، وخاصة تلك العناصر التي

تستخدم الخيارات العسكرية في التعامل مع الاعتداءات الأمريكية والغربية على العالم العربي والإسلامي.

كما أن تقارير مؤسسة راند ترسخ باستمرار فكرة الفوائد التي يمكن أن تجنيها الاستراتيجية الأمريكية من إشعال الصراعات داخل العالم الإسلامي وتقسيمه، وكذلك فوائد تقسيم شعوب المنطقة إلى معتدلين في مواجهة متطرفين، وتقليديين في مواجهة عصرائيين، وشيعة في مواجهة سنة، وعلمانيين في مواجهة إسلاميين، وعرب في مواجهة غير العرب، وغير ذلك من التقسيمات التي تسعى إلى شق وحدة الأمة في مواجهة الهيمنة الأمريكية والتدخل في شؤون دول المنطقة من قبل بعض دول الغرب.

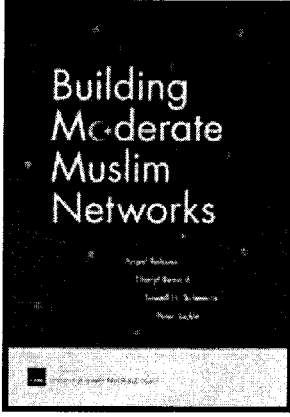
ومما يضيف إلى التأثير المتوقع لتقارير مؤسسة راند هو أن الإدارة الأمريكية الحالية تعاني من نقص في الأفكار والخطط الناجحة لتحقيق انتصارات حقيقية في المنطقة. فقد شهدت الأعوام الأخيرة تعدد الإخفاقات الأمريكية على المستوى العسكري والإعلامي والسياسي أيضاً. من أجل ذلك تحرص الإدارة الأمريكية على تلقف ما تصدره مراكز الدراسات المؤثرة، وعلى رأسها مؤسسة راند.

كما تتميز مؤسسة راند عن غيرها من المؤسسات الفكرية والبحثية الأمريكية بوجود فرع نشيط لها في منطقة الشرق الأوسط (دولة قطر)، وهو ما يعطي لدراسات مؤسسة راند من وجهة نظر صانع القرار الأمريكي مصداقية ودرجة أعلى من الثقة في قيمة ما تصدره من توصيات ومقترحات. وقد شهدت الأعوام الماضية تحول العديد من التوصيات التي صدرت في تقارير راند السابقة إلى خطط وسياسات عملية اتبعتها الإدارة الأمريكية في التعامل مع المنطقة.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن تقارير مؤسسة راند تتسم عموماً بقوة الفكرة وجراًة الطرح، وحسن الصياغة، ومخاطبتها الفعالة لصانع القرار من خلال تقديم مقترحات عملية وخطط جاهزة للتنفيذ. ويزيد ذلك من قيمة وجدوى تلك التقارير والدراسات، ويسمح لها بقدر أعلى من التأثير على صانع القرار الأمريكي والغربي بالعموم، وكذلك التأثير على صانع القرار في العالم العربي والإسلامي في بعض الأحيان.

كان من الملفت للنظر في الأعوام الأخيرة أن الأمة الإسلامية تتأخر كثيراً في متابعة وتقييم ودراسة التقارير التي تصدر عن المراكز الفكرية الأمريكية، ويتم الانتباه لها فقط عندما تبدأ توصيات تلك التقارير في الظهور إلى حيز الوجود؛ من خلال اعتماد بعضها ضمن السياسات العامة للولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها في المنطقة. ولذلك

غلاف التقرير



حرصنا في هذه الدراسة على علاج هذا النقص من خلال سرعة التعريف بالتقرير فور صدوره؛ لتوعية العالم العربي والإسلامي بالتصورات الجديدة المقترحة على الإدارة الأمريكية للتعامل مع المنطقة، ومعاونة صانع القرار في الأمة الإسلامية على مواجهة هذه التصورات من خلال المقترحات التي نقدمها في نهاية هذا البحث.

تقرير مؤسسة راند لعام ٢٠٠٧م

أصدرت مؤسسة راند مؤخراً تقريراً في نهاية شهر مارس من عام ٢٠٠٧م (ربيع الأول ١٤٢٨هـ) بعنوان "بناء شبكات مسلمة معتدلة" Building Moderate Muslim Networks ، وهو تقرير متمم لسلسلة التقارير التي بدأ هذا المركز الفكري المؤثر في إصدارها لتحديد الأطر الفكرية للمواجهة مع العالم الإسلامي في الفترة التي أعقبت أحداث سبتمبر.

الجديد في تقرير هذا العام هو أنه يقدم توصيات محددة وعملية للحكومة الأمريكية بأن تعتمد على الخبرات السابقة أثناء الحرب الباردة في مواجهة المد الفكري الشيوعي، وأن تستفيد من تلك الخبرات في مواجهة

التيار الإسلامي المعاصر. أعد الدراسة مجموعة من الخبراء الأمريكيين العاملين بالمركز، ومن أبرزهم أنجل راباسا، وهو باحث أكاديمي عمل سابقاً في عدد من المناصب الهامة في كل من وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع، وهو حاصل على الدكتوراه من جامعه هارفارد الأمريكية، ويجيد الحديث بأربع لغات غير اللغة الإنجليزية، وهي الفرنسية والإيطالية واليونانية والأسبانية، وله عدد من الكتب والدراسات حول العالم الإسلامي. كما

معلومات التقرير

العنوان: بناء شبكات مسلمة معتدلة
المؤلف: أنجل راباسا، شيريل بينارد،
لويل شوارتز، وبير سكيل
عدد الصفحات: ٢١٧ صفحة
قطع الكتاب: متوسط (١٧ سم x ٢٤ سم)
الناشر: مؤسسة راند - مركز السياسة العامة
للشرق الأوسط - كاليفورنيا - أمريكا
تاريخ النشر: ٢٦ مارس ٢٠٠٧م
الترقيم الدولي: ٧-٤١٢٢-٨٣٣٠-٩٧٨
الترقيم المكتبي: ٧-٤١٢٢-٨٣٣٠-٩٧٨
الموقع الإلكتروني: www.rand.org

من آراء معد التقرير

الباحث أنجل راباسا

"إن الصراع الجاري في العالم الإسلامي اليوم هو صراع فكري"

"ليس هناك حرب بين الحضارات ولا يقف الإسلام في مواجهة الغرب، بل إن ما يجري هو صراع داخل الإسلام لتحديد هويته"

"إننا لا نستطيع التدخل كبلد أجنبي غير مسلم لمواجهة أيديولوجية المتطرفين .. على المسلمين القيام بهذه المهمة بأنفسهم، ولكن ما يمكن أن نقوم به هو تمهيد أرضية الملعب بتقوية المعتدلين"

"إن المعتدلين ليسوا دعاة عنف .. إن هؤلاء المتطرفين لا يتوانون عن استخدام العنف كلما سنحت لهم الفرصة بهدف فرض آرائهم . إن المعتدلين هم الأغلبية ولكن المتطرفين يلجأون إلى اتهامهم بالعمالة للغرب أو التشكيك في إسلامهم كما يهددونهم بالقتل وهو ما دفع الكثيرين إلى السكوت أو الاختباء أو مغادرة بلدانهم"

شاركت في إعداد التقرير الباحثة الأمريكية شيريل بينارد، والتي عُرِفَت من خلال تقرير راند لعام ٢٠٠٥م حول الإسلام الديمقراطي المدني، وهي تعمل ضمن فريق مؤسسة راند في العالم العربي (دولة قطر)، ولها مواقف وآراء سلبية تجاه الإسلام بالعموم كما أوضحنا في الفصل السابق من هذه الدراسة.

استغرق إعداد هذا التقرير ثلاثة أعوام كاملة، وقام معدوه بالعديد من الزيارات واللقاءات مع الكثير من المفكرين والإعلاميين في الولايات المتحدة وأوروبا والعالم الإسلامي من أجل إعدادة، وهو ما يميز التقرير من الناحية البحثية والأكاديمية. يحاول التقرير الذي صدر في ٢١٧ صفحة، وقسم إلى مقدمة وتسعة فصول، وملخص للتقرير، أن ينقل طبيعة المواجهة الفكرية من مواجهة بين الإسلام وبين الغرب، لكي تصبح مواجهة من نوع آخر بين العالم الغربي من ناحية، وبين العالم المسلم من ناحية أخرى على غرار الحرب الباردة التي كانت بين معسكرين شرقي وغربي. يؤكد التقرير أن الصراع هو صراع أفكار إضافة إلى الصراع العسكري أو

الأمني، وأن حسم المعركة مع "الإرهاب" لن يتم فقط على الساحات الأمنية أو العسكرية، ولكن الأهم أن يُهزم الفكر الإسلامي - الذي يصفه التقرير بالفكر المتطرف - في ساحة الأفكار أيضاً.

فكرة التقرير وأهدافه

يرى التقرير أن هناك صراعاً فكرياً بين الغرب وبين العالم الإسلامي، وأن هذا الصراع الفكري يحتاج إلى الاستفادة من التجارب السابقة، ومن أهمها تجربة الصراع

الفكري مع التيار الشيوعي خلال فترة الحرب الباردة. يوصي التقرير الولايات المتحدة الأمريكية أن تستفيد من تلك التجارب، وأن تبحث في أسباب نجاحها، وما يمكن أن يتكرر ويُستخدم مرة أخرى من وسائل وأدوات وخطط وبرامج في إدارة الصراع مع التيار الإسلامي.

يعقد التقرير مقارنة بين المعركة الفكرية مع التيار الشيوعي، وبين المواجهة الحالية مع العالم الإسلامي، ويفرد لذلك فصلاً كاملاً في الدراسة. كما يرى التقرير أهمية استعادة تفسير الإسلام من أيدي التيار الإسلامي، وتصحيح تلك التفسيرات (١) حتى تتماشى وتتناسب مع واقع العالم اليوم، ومع القوانين والتشريعات الدولية في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان وقضايا المرأة.

يركز التقرير كذلك على أهمية إيجاد تعريف واضح ومحدد للاعتدال الإسلامي، وأن يصاغ هذا التعريف من قبل الغرب، وأن يصبح هذا التعريف هو الأداة والوسيلة لتحديد المعتدلين في العالم المسلم من أدياء الاعتدال الذي لا يتوافق مع التعريف الأمريكي والغربي له. يؤكد التقرير أن هذا التعريف للاعتدال هو من أهم ما يمكن أن يساهم به التقرير في خدمة السياسة الأمريكية، وأن على أمريكا أن تدعم فقط الأفراد والمؤسسات التي تدرج تحت مفهوم الاعتدال بالتفسير الأمريكي، والمقدم في هذا التقرير.

يوصي التقرير أن تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بصناعة ودعم شبكة من التيار العلماني والليبرالي والعصراني ممن تنطبق عليهم شروط الاعتدال بالمفهوم الأمريكي، وأن تستخدم هذه الشبكة في مواجهة التيار الإسلامي، الذي يرى التقرير أنه لا يجب التعاون معه أو دعمه بأي شكل من الأشكال، رغم ادعاء بعض فئات هذا التيار أنها معتدلة، وأنها تدعو للتعايش والحوار وتبذ العنف.

ينصح التقرير بعدم العمل مع أي من فئات التيار الإسلامي، وأن يركز بناء شبكة التيار المعتدل على التيارات العلمانية والليبرالية والعصرانية فقط. ويجعل التقرير من المفهوم الجديد المقترح للاعتدال من وجهة النظر الأمريكية أحد أهم نتائج التقرير.

يقدم التقرير في نهايته مجموعة من الأفكار والاقتراحات حول تفعيل الشبكات المسلمة المعتدلة ودعمها دولياً لتمكين من أداء مهمتها في تحجيم التيار الإسلامي واحتواء مخاطره على حد زعم معدي التقرير.



ثانياً: عرض لفصول التقرير

ملخص التقرير

كُتب ملخص التقرير بأسلوب إعلامي رصين؛ يبتعد عن روح المواجهة الحادة والصريحة التي اتسم بها نص التقرير الأصلي، وقد يكون سبب ذلك هو رغبة معدي التقرير في تقليل رد الفعل السلبي الذي يمكن أن يتسبب فيه التقرير عند انتشاره في العالم العربي والإسلامي. فالمعروف - والمحزن أيضاً - أن بعض المفكرين والباحثين والإعلاميين في العالم العربي والإسلامي يكتفون بالترجمة والتعليق على ملخص الدراسة، وبالتالي فإن هذا المختصر يكتسب أهمية كبرى بالنسبة لوسائل الإعلام وعموم الأمة في حال الاكتفاء بترجمته فقط والتعليق عليه دون دراسة نص التقرير.

وقد يفسر ذلك سبب اختلاف لهجة الخطاب بين مختصر التقرير وبين نصه، وإن كان المختصر يعكس بدقة أهداف وتوصيات التقرير، ولكنه كتب بأسلوب أكثر رصانة وأقل حدة من بقية التقرير. إننا نوصي أن يهتم المفكرون المسلمون بقراءة النص الأصلي للتقرير، وعدم الاكتفاء بقراءة المختصر؛ نظراً للاختلاف بينهما في أسلوب العرض، وكذلك لأهمية التقرير نفسه، وضرورة دراسته وفهم ما يقدمه من أفكار ومقترحات.

يتعرض الملخص لمجموعة القضايا التي أثارها الدراسة، ومن أهمها التركيز على دور المسجد في المعارضة، ومزايا التيار الإسلامي الذي يجمع بين توفير المال ووجود القدرة التنظيمية الفاعلة. ثم يؤكد الملخص أن الطريق لتحجيم هذا التيار الإسلامي الذي يوصف بالتطرف من وجهة النظر الأمريكية يكمن في دعم المعتدلين لمواجهة الإسلاميين. كما يرى التقرير ضرورة حماية المعتدلين من كل من الحكومات العربية والإسلامية التي توصف بالسلطوية، وكذلك من الإسلاميين الذين يوصفون بالتطرف.

يؤكد التقرير على أهمية الاستفادة من الخبرة السابقة في الحرب الباردة، واستخلاص

الدروس من تلك التجربة، ومن أهمها إيجاد تيار مضاد للفكر الإسلامي داخل المجتمعات المسلمة. ويطلق التقرير على هذا التيار وصف التيار "المعتدل"، ويرى أهمية وجود اختبار للاعتدال لمعرفة من هو المسلم "المعتدل" ممن يدعي الاعتدال وفقاً للرؤية الأمريكية للاعتدال وليس التفسير الإسلامي له. يركز التقرير على ضرورة أن تكون معايير الاعتدال هي معايير توضع في الغرب وليست معايير إسلامية.

يوصي التقرير بالالتزام بسياسة الاحتواء في التعامل مع التيار الإسلامي مع إقامة مؤسسات بديلة، واستخدام القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في كل من الغرب والعالم الإسلامي لدعم المشروع الأمريكي الاستراتيجي لإنشاء شبكات مسلمة معتدلة بديلة عن التيار الإسلامي. يؤكد التقرير على أهمية الدور الأمريكي لتحقيق ذلك، ويوصي بأن تعمل أمريكا كمؤسسة مانحة لدعم نمو تلك الشبكات وتطورها، ويعني ذلك تقديم المال، والإشراف على الخطط والبرامج، ومساندة العاملين من أجل إنجاح الرؤية الأمريكية، وكذلك تقييم الأداء وتطوير البرامج بشكل دوري.

يهتم التقرير بمشكلة "إثبات العمالة" بالنسبة لمن يختارون التعاون مع أمريكا، ويرى أنه أمر لا يمكن تجنبه تماماً، بل يجب توقعه والاستعداد له وقبوله، وأن هذا هو ثمن تحقيق الانتصار على التيار الإسلامي. ولكن التقرير يوصي بالسماح لمن يتعاون مع أمريكا بحرية انتقادها علناً وإعلامياً من أجل تحقيق قدر من المصداقية للمتعاونين في إنشاء وتكوين الشبكات المعتدلة، طبقاً للمفهوم الأمريكي. يوصي ملخص التقرير بالابتعاد عن مناطق القوة في العالم الإسلامي، وهي تحديداً العالم العربي، ومهاجمة الأطراف، مع التركيز على ضرورة تغيير مسار الأفكار إلى المركز (العالم العربي) بدلاً من أن يكون منبع الأفكار - كما هو الواقع حالياً - من المركز إلى أطراف الأمة.

"لن يتمكن المعتدلون من تحدي المتطرفين بنجاح إلا إذا تم تسوية ساحة المنافسة، وهو ما يمكن أن يقوم به الغرب من خلال دعم إنشاء شبكات مسلمة معتدلة"
تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ٣

الفصل الأول: "مقدمة"

يصف التقرير في الفصل الأول واقع العالم الإسلامي من ناحية دور المسجد في المعارضة السياسية، وعدم تمكن التيار العلماني من استخدام هذا المنبر من أجل التعريف ببرامجه،

ويرى التقرير أن التيار الإسلامي يتمتع بكل من المال والتنظيم، وهما العنصران الأكثر تأثيراً في المجتمعات الإسلامية.

ولكي يتمكن الغرب من تغيير هذه المعادلة لصالح التيارات العلمانية المعادية للدين الإسلامي، فقد يكون من المهم الاستفادة من التجربة السابقة في القضاء على الشيوعية. لذلك يؤكد التقرير من البداية الحاجة إلى إيجاد فريق من "أعداء التيار الإسلامي" داخل العالم الإسلامي للقيام بمهمة تحجيم واحتواء ومقاومة المد والفكر الإسلامي في عالم

"يرى ديريك كيان - وكذلك نرى نحن - أن الطريق الصحيح هو بناء أرضية دولية للمسلمين من أعداء التيار الإسلامي كما تم إيجاد منظمات معادية للشيوعية في غرب أوروبا أثناء الحرب الباردة"

تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ٥

اليوم. وهكذا فإن الفصل الأول يتحدث بكل وضوح عن الحاجة لاستخدام أعداء التيار الإسلامي، وهو ما سيوصف في الفصول اللاحقة بالاعتدال. ونحن نتساءل: كيف تكون معاداة الإسلام ومن يدافعون عنه هي العامل المحدد لصفة الاعتدال الذي يدعو له التقرير؟ يتناول التقرير في الفصول التالية ما حدث في الحرب الباردة مع الفكر الشيوعي، وكيف تم تحجيم ذلك الفكر من خلال استراتيجية أمريكية يمكن أن تتكرر مع العالم المسلم لتحقيق الهدف الجديد، وهو التعامل مع الفكر الإسلامي.

الفصل الثاني: "خبرة الحرب الباردة"

يشرح هذا الفصل كيف تحولت المواجهة مع الاتحاد السوفييتي من مواجهة اقتصادية وعسكرية إلى مواجهة فكرية بالدرجة الأولى. ويوضح التقرير أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أدركت مبكراً أن طبيعة المعركة الحقيقية في ذلك الوقت كانت فكرية، وبالتالي قامت الولايات المتحدة بوضع استراتيجية فكرية عامة للتعامل مع الخطر الشيوعي. ويصف التقرير في العديد من الفقرات كيف تم تغيير القوانين والقواعد المعمول بها سابقاً من أجل تحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي، وكيف أنه تم السماح لوزارة الخارجية الأمريكية باستخدام كل الوسائل الإعلامية اللازمة لتغيير الرأي العام العالمي لخدمة المصالح الأمريكية، كما يتضح من المقتطف المرفق، والذي يرجع إلى الفترة من عام ١٩٤٥م - ١٩٥١م.

يشرح التقرير بالتفصيل كيف تم تحقيق الانتصار الفكري في الحرب الباردة، ودور الدعم الأمريكي لتشجيع التحولات الفكرية في أوروبا الشرقية والحث عليها، وكيف تم استخدام المهاجرين واللاجئين من المعسكر الشرقي لضرب الشيوعية والفكر الشيوعي من خلال الإعلام والنشر والحرب الإعلامية.

تبعاً لوثيقة NSC-4، فإن من حق نائب وزير الخارجية أن يحدد أفضل وسائل الاستفادة من كل الإمكانيات المعلوماتية للولايات المتحدة، وأن يطور من الخطط والبرامج مع الوزارات المختلفة من أجل التأثير على الرأي العام في الدول الأجنبية في الاتجاه الذي يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية”
تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ٩

كما اهتم التقرير بتوضيح مفهوم الحرب السياسية Political Warfare، وأهمية استخدام هذه الحرب وآلياتها المختلفة في تحقيق الانتصار الفكري. ركز التقرير كذلك على استخدام المفكرين والإعلام والمنظمات العامة الأمريكية والطلاب وغيرهم لخدمة المواجهة الفكرية مع الشيوعية. كما اهتم التقرير بدور الآلة الإعلامية في تحقيق الانتصار من خلال مشروع راديو ليبرتي Radio Liberty، وهي محطة إذاعية أمريكية كانت موجهة لدول شرق أوروبا.

”لقد استخدم الأمريكيون الإيطاليون في القيام بحملة كتابية خطابات إلى أقاربهم في إيطاليا من أجل دعوتهم إلى مساندة الأحزاب غير الشيوعية. وفي الجانب السري قامت وكالة المخابرات المركزية بحملة دعائية مضادة ”بروباجندا“ وتوفير أخبار ومعلومات للصحف الموالية للغرب هناك“
تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ١٠

ومن اللافت للانتباه أن التقرير يذكر أنه تم إنشاء قسم خاص في وكالة المخابرات المركزية في تلك الفترة [منتصف القرن الماضي]، كان هدفه الرئيس هو العمل على تغيير مواقف المفكرين والطلاب والعمال في شرق أوروبا ضد الشيوعية وهنا نلاحظ أن اسناد هذا الدور إلى وكالة المخابرات المركزية يتنافى مع طبيعة العمل الفكري، وكذلك مع طبيعة أجهزة المخابرات بالمفهوم التقليدي لها، وهي إشارة واضحة أيضاً إلى أن مثل هذه البرامج يمكن أن تتكرر تحت نفس المظلة أو مظلة أمريكية أخرى لتحقيق نفس الهدف، وهو تغيير العقول والقناعات.

ذكر التقرير أيضاً اهتمام الولايات المتحدة في تلك الفترة بنشر المجلات والصحف والكتب داخل حزام الدول الشيوعية بطرق غير مباشرة ومن خلال العديد من المؤسسات الإعلامية الوهمية التي أنشئت في تلك الفترة لتكون ستاراً للتغلغل الفكري داخل المعسكر السوفييتي، وأنه قد تم توزيع ما يزيد عن ١٠ ملايين كتاب خلال تلك الفترة بطرق غير مباشرة.

كما اهتم التقرير بتوضيح أحد عناصر المواجهة الفكرية مع الاتحاد السوفييتي والتي ركزت على إحياء ثقافة ما قبل الاتحاد السوفييتي واعتبارها هي الثقافة الروسية-الأصلية.. وليس الواقع المعاصر، وهو ما ظهر من خلال الاحتفاء الكبير في الغرب بالمفكرين

”أنشأ جورج ميندين، رئيس مطبعة أوروبا الحرة، برنامجاً يهدف إلى إرسال كتب عن طريق البريد إلى أوروبا الشرقية، وتم من خلاله توزيع مواد إعلامية حول ”الفهم الروحي للقيم الغربية“، وتجنب ميندين الكتب السياسية في الكتب المختارة، وركز بدلاً من ذلك على إرسال كتب عن ”علم النفس والأدب والمسرح والفنون“ إلى المفكرين والمثقفين في أوروبا الشرقية“
تقرير ”بناء شبكات مسلمة معتدلة“، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ١٧

والأدباء في الفترات التي سبقت ظهور الاتحاد السوفييتي، أو من عارضوا قيام ذلك الاتحاد، ومن الأسماء التي يشير إليها التقرير الروائي والمصلح الاجتماعي ليو تولستوي، وكذلك الأديب المعروف ديستوفيسكي.

أوضح التقرير أن الدور الأمريكي في تلك الاستراتيجية قد جمع بين التنظيم والتخطيط إضافة إلى الدعم المالي، وتوجيه سياسات المواجهة، وتقديم الدعم الإداري والتنظيمي والإعلامي المساند للجهات التي تولت المواجهة الفكرية مع المعسكر الشرقي، إضافة إلى العمل على توفير المادة المعرفية اللازمة للهجوم على الفكر الشيوعي. كما اهتمت الولايات المتحدة في ذلك الوقت بتشجيع المؤسسات التابعة لها في المعسكر السوفييتي على مهاجمة أمريكا لتحقيق المصادقة.

كما بين التقرير أن أوروبا الغربية قد شاركت أيضاً في تلك الحطة الاستراتيجية، وخصوصاً بريطانيا التي كان لها العديد من البرامج والخطط التي ساهمت في الهجوم الفكري على المعسكر الشيوعي. يذكر التقرير تحديداً قسم المعلومات البحثية IRD الذي أنشأته الحكومة البريطانية عام ١٩٤٨م كقسم سري ضمن وزارة الخارجية لكي

يتولى الدعاية الإعلامية البريطانية في الحرب الباردة. يروي التقرير كذلك كيف تم استخدام المفكرين البريطانيين للعمل ضمن جهود ذلك القسم لمواجهة الفكر الشيوعي دون أن تظهر علاقة هؤلاء المفكرين والصحفيين بالمكتب السري.

وأخيراً يقدم التقرير وصفة النجاح في ذلك الوقت، والتي جمعت بين وجود استراتيجية موحدة، والاستفادة من المتاح على أرض الواقع، وأن طبيعة المواجهة الفكرية كانت

"لقد كان لمكتب IRD اهتمام خاص بالشخصيات (البريطانية) الدينية وقيادات نقابات العمال والصحفيين والمفكرين. لقد تم تزويد الأفراد من تلك المجموعات "بطرق سرية" بالمعلومات الأساسية حول الشيوعية والحياة في الاتحاد السوفيتي، وهي معلومات مستمدة من مصادر عامة، إضافة إلى مصادر المخابرات البريطانية، مما مكن هؤلاء الأفراد من الحديث والظهور بمظهر الخبراء في هذا الموضوع. لقد ساهمت هذه الشخصيات غير الرسمية في الدعاية المضادة للشيوعية دون أن تظهر وكأنها تتلقى أي دعم أو مساندة من الحكومة البريطانية"

تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ٢٩

هجومية وليست دفاعية، ونجحت أمريكا كذلك في استخدام الإعلام والمفكرين الأمريكيين لخدمة الاستراتيجية، وأخيراً فقد وفرت أمريكا لمن عملوا معها درجة عالية من الاستقلالية مع المتابعة الدائمة والتقييم المستمر للنجاح.

الفصل الثالث: "مقارنة بين الحرب الباردة وتحديات العالم المسلم اليوم"

بعد أن قدم التقرير في الفصل الثاني مراجعة مفصلة لآليات ووسائل الحرب الفكرية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على الفكر الشيوعي وتحجيمه، يعقد التقرير في هذا الفصل مقارنة حول أوجه الشبه بين مرحلة الحرب الباردة، وبين الصراع الحالي مع العالم الإسلامي.

توحي المقارنة في حد ذاتها أن الولايات المتحدة في حرب جديدة، وأن الخصم في هذه المرحلة هو التيار الإسلامي، وهي نقلة فكرية لافتة للنظر في خطاب المراكز الفكرية المتعلقة بالعلاقة مع العالم الإسلامي.

يبدأ الفصل الثالث بتوضيح أوجه الشبه بين الحرب الباردة، وبين المواجهة الحالية مع العالم الإسلامي، ويلخص أوجه الشبه في ثلاثة أمور هي:

- (١) حدوث أزمة جيوبوليتيكية (جغرافية سياسية) ذات بعد أمني ومخاطر عسكرية واستراتيجية على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.
- (٢) إنشاء جهاز إداري أمريكي ضخم للتعامل مع هذه الأزمة.
- (٣) أن طبيعة الصراع فكرية وليست اقتصادية أو عسكرية فقط.

يحاول التقرير إقناع القارئ أن أحداث سبتمبر من عام ٢٠٠١م مثلت خطراً حقيقياً على الأمن الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يشابه الخطر السوفييتي في منتصف القرن الماضي. ولتأكيد أوجه الشبه مع الحرب الباردة، يرى معدو التقرير أن

مقارنة بين المعركة الفكرية الشيوعية، والمواجهة الحالية مع الإسلام

المتغير	بيئة الحرب الباردة	بيئة الشرق الأوسط
دور المجتمع المدني	قوي	ضعيف - في حالة نمو
العلاقة بين الولايات المتحدة والحكومات المستهدفة	خصومة مفتوحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي	ينظر لشبكات دعم الديمقراطية باعتبارها محاولة من الولايات المتحدة لزعزعة استقرار النظم السلطوية
نظرة المجتمعات للدور الأمريكي	ينظر لأمريكا باعتبارها قوة تحرير	لا ينظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها قوة تحرير
العلاقات التاريخية والثقافية	قوية	ضعيفة
أيديولوجية الخصم	علمانية	دينية
طبيعة الشبكات المعارضة	تحكم مركزي	مفككة وغير مركزية
التحديات العملية	أقل تعقيداً	أكثر تعقيداً

نقلاً عن وصفة أمريكية جديدة لبناء شبكات الإسلاميين "المعتدلين"، تقرير واشنطن - خليل العناني، ٧ أبريل ٢٠٠٧م.

الولايات المتحدة قد لجأت تلقائياً إلى تكوين جهاز إداري ضخم تمثل في إنشاء وزارة الأمن الداخلي الأمريكية، وجمع أجهزه الاستخبارات تحت مظلة واحدة، وهو أمر شبيه بما حدث خلال الحرب الباردة التي شهدت بداياتها في عام ١٩٤٧م تكوين وزارة الدفاع، ومجلس الأمن القومي، وكذلك وكالة المخابرات المركزية.

كما يؤكد التقرير أن طبيعة الصراع مع الاتحاد السوفييتي قد تحولت سريعاً إلى

مواجهة فكرية تعكس التنافس حول قيادة البشرية، في إشارة إلى أن نفس الأمر يتكرر مع العالم الإسلامي، مما يعكس تغير نظرة بعض المفكرين لطبيعة المواجهة.

أما أوجه عدم التشابه بين واقع الحرب الباردة، وبين الواقع المعاصر فيتلخص أيضاً في نقاط ثلاث، وهي أن الحرب الباردة كانت: (١) دولة في مواجهة دولة. (٢) هناك إمكانية التفاوض. (٣) يمكن معرفة أهداف وأطماع الطرف المنافس. فبينما كان للاتحاد السوفييتي أراضٍ وحدود وشعوب يجب حمايتها، فإن التيارات المسلحة التي استهدفت الولايات المتحدة في الأعوام الأخيرة ليست كذلك.

وبينما كان التفاوض ممكناً مع المعسكر الشرقي، خاصة في الأعوام الأخيرة للحرب الباردة، فإن الصراع الحالي لا يمكن التفاوض فيه؛ لأن التيارات المسلحة لا تقبل بالأنظمة والمعاهدات الدولية. وأخيراً فإن أهداف ومطامع الاتحاد السوفييتي كانت واضحة للمفكرين والسياسة وصناع القرار في الغرب. أما في عالم اليوم، فإن الأهداف الاستراتيجية لخصوم الغرب غامضة ولا يمكن التنبؤ بها - كما يرى معدو التقرير.

يشوب التقرير في هذا الفصل نبرة تعالي فكري على المجتمعات المسلمة، وتقديماً وكأنها مجتمعات تختلف عن باقي مجتمعات الأرض، وأنها بحاجة إلى الكثير من المراجعة الذاتية قبل أن تتمكن من اللحاق بركب التقدم والمدنية الذي يجعله التقرير حكراً على العالم الغربي من خلال العديد من الإشارات. كما يشير التقرير إلى أهمية أن تُفتح الكثير من الموضوعات للنقاش والجدال حولها، وأن تكون الولايات المتحدة هي من يدفع إلى فتح النقاش حول تلك الأمور التي يراها العالم العربي والإسلامي من المسلمات. ولعل من أبرز ما يوضح تلك الرؤية التي يحملها التقرير ما نقله في المقتطف المرفق.

"إن العالم المسلم في حاجة ماسة جداً إلى عادات الانتقاد الذاتي ومحاسبة النفس والتأمل الذاتي، وكلها أمور تستلزم توفر وتقدير المعلومات الموثوقة. وللتأثير على المناخ الفكري في العالم المسلم، فإن هذا الهدف حقاً مسألة معقدة، وستحتاج إلى تصور مركب للتعامل معها، ولكنها لا تختلف عن الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة في الحرب الباردة .. كنا نعمل على توفير سيل من الحقائق التي يمكن أن تكون مؤثرة في تشكيل الرأي العام. وهناك كذلك الحاجة إلى وجود أرضية للنقاش، وهو ما مكن الولايات المتحدة الأمريكية سابقاً من أن تظهر أن بعض الآراء يمكن "الاختلاف حولها". ليست المشكلة أن هذه الأمور لا يمكن القيام بها مرة أخرى. إن المشكلة أننا لم نحاول القيام بها."

تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ٣٨

ينتهي هذا الفصل من التقرير بالتأكيد على معضلة تواجه الإدارة الأمريكية في تعاملها مع العالم الإسلامي، وتكمن المعضلة في الإشكاليات الأمنية التي يمكن أن ترتبط بالدعوة إلى الديمقراطية في العالم الإسلامي، وكأن التقرير يشير إلى أن الاستراتيجية الأمريكية في العالم الإسلامي في المرحلة القادمة يجب أن تبتعد عن دعم الديمقراطية بشكل فعلي؛ لأنها ليست في صالح أمن الولايات المتحدة الأمريكية.

"إن المعضلة التي تواجه السياسة الأمريكية، هي أن الدعوة إلى الديمقراطية يمكن أن تُضعف نفس الدول التي تشكل جزءاً من البنية الأمنية الحالية التي تدعمها الولايات المتحدة في المنطقة"

تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ٣٩

الفصل الرابع: "جهود أمريكا في تقليل موجة التطرف"

يركز هذا الفصل على تقييم ما قامت به الولايات المتحدة خلال الأعوام الماضية من خطوات عملية لتحجيم التطرف. ويرى معدو التقرير أن أمريكا قد أخطأت عندما أظهرت بعض الدعم لعدد من الحركات الإسلامية التي ظهرت وكأنها تدعي الاعتدال، ولكن ما لبث أن انكشف الوجه الآخر لها والمعادي لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وأن تلك الحركات ليست معتدلة بالمفهوم الأمريكي للاعتدال. ويضرب التقرير لذلك مثالين، وهما حزب العدالة والتنمية بالمغرب، وجبهة العمل الإسلامي بالأردن.

ثم يتحدث التقرير عن الجهود التي تركزت في الأعوام الماضية على الدعوة إلى الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي، وأن هذه الدعوات الديمقراطية قد تسببت في خسائر حقيقية للولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنها أثبتت أنها قد تأتي بالإسلاميين إلى السلطة، وهو ما يتعارض مع المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، كما يرى التقرير.

"بسبب أن العملية التحريرية للديمقراطية يمكن أن تفرز نتائج انتخابية غير تحريرية، كما ظهر بوضوح في انتصار حركة المقاومة الإسلامية «حماس» في الأراضي الفلسطينية؛ فإن هناك قلقاً متزايداً من الضغط على الأنظمة السلطوية العلمانية لكي تفتح أبواب المشاركة السياسية إذا كان هناك خطر أن التيار الإسلامي المتطرف قد يستبدل هذه الأنظمة"

تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ٤٥

وتشير الفقرة المختارة سابقاً بوضوح إلى أن الخط الفكري السائد في الولايات المتحدة يميل إلى استخدام نشر الديمقراطية فقط عندما تخدم الأهداف الاستراتيجية الأمريكية. أما الدعوة إلى الديمقراطية بصفتها نموذجاً غريباً لإدارة شؤون المجتمعات، فإنها تأتي في مرتبة متأخرة في سلم الأولويات الأمريكية العملية، وهو ما تحدث عنه الكثير من المفكرين العرب والمسلمين في الأعوام الأخيرة، وتسبب في اتهام العديد منهم بالوقوع ضحايا لنظريات المؤامرة!

تحدث التقرير بعد ذلك بشكل مطول عن دور المال الأمريكي في دعم ومساندة بعض منظمات المجتمع المدني في العالم الإسلامي من أجل تحقيق التحولات الفكرية التي تسعى إليها الولايات المتحدة الأمريكية، وأهمية الالتفاف حول الدول عند الإنفاق أو تقديم الدعم المالي والتنظيمي لهذه الجمعيات والمؤسسات في الدول العربية والإسلامية، وهو ما يعتبر خرقاً واضحاً وصريحاً لسيادة الدول على أراضيها ومؤسساتها. ويؤكد التقرير على أهمية أن يتم تجاهل الدول لإنجاح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

"وأخيراً، بسبب أن برامج نشر الديمقراطية تأتي بشكل دائم من خلال التعاقدات المرتبطة بالمعونة الأمريكية USAID، فإن الأسلوب التقليدي في دعم الديمقراطية في دول غنية مثل الكويت والسعودية - والتي لا تتلقى دعماً مالياً أمريكياً - يبقى محدوداً. وبسبب أن قدرة البرامج النمطية لنشر الديمقراطية في تلك الدول محدودة في أثرها ودرجة وصولها، فإن مشروعات على غرار مبادرة الشرق الأوسط السياسية MEPI قد تم تصميمها للمساهمة في ملء الفراغ من خلال الالتفاف حول تدخلات الدول المحلية [١١]، وعن طريق الدعوة لقيام برامج ذات طابع إقليمي"

تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ٤٨

تحدث التقرير كذلك عن أن الدعم المالي USAID لا يصل إلى الخليج؛ لأنها منطقة لا تتلقى المعونات من الخارج، وبالتالي فإن هناك صعوبة في التأثير الفكري في تلك المنطقة؛ بسبب عدم القدرة على استخدام الدعم المالي [١٢] يشير التقرير كذلك إلى أن الولايات المتحدة قد أعلنت عن مبادرات صُمِّمَتْ خصيصاً للتغلب على تلك المشكلة، ويهدف التدخل بشكل مباشر في شؤون الدول، بل والدعوة إلى الالتفاف حول أنظمة تلك الدول من أجل تمرير البرامج العلمانية أو التحررية أو الديمقراطية التي تشكل أركان المشروع الأمريكي لتغيير المنطقة. إن صراحة التقرير ووضوحه في الحاجة إلى التدخل في شؤون

الدول الأخرى تعكس المناخ الفكري الذي أصبح يسيطر على العديد من دوائر صنع القرار الأمريكي أو الجهات التي تسعى إلى التأثير عليه.

يستمر التقرير بعد ذلك في عرض الجهود الأمريكية في دعم نشر ما يسمى بالتححر والديمقراطية في مناطق أخرى من العالم الإسلامي، ويشير بالكثير من الإيجابية إلى تجربة تغيير إندونيسيا، ويعتبرها مثلاً هاماً يجب دراسته والاستفادة منه. ويشير التقرير أيضاً إلى أهمية استخدام مدخل التعليم من أجل التغيير لما يخدم المصالح الأمريكية، ويعمل ذلك بأن مشروعات التعليم مشروعات تحظى "برضى الخارج".

كما ينبه التقرير إلى أهمية الإنفاق المالي الأمريكي على الجهود الإنسانية والخدمية في منطقة الشرق الأوسط والعالم المسلم من أجل منافسة التيار الإسلامي الذي يستأثر بالنصيب الأكبر من تقديم هذه المساعدات إلى الفقراء والمحتاجين في العالم الإسلامي. ويشير التقرير بالامتنان والموافقة إلى فكرة تقدم بها دينيس روس لإيجاد مشروع أسماء "دعوة علمانية Secular Dawah"، ويعني به قيام التيار العلماني بالعديد من الخدمات الإغاثية والخيرية التي تقوم بها الجمعيات الخيرية الإسلامية؛ حتى لا تترك لها ساحة التأثير على العامة من خلال تلك البرامج الخيرية والمعونات. وهنا نلاحظ مرة أخرى التعدي على سيادة الدول، وأنظمتها الاجتماعية والثقافية بجرأة لم نعهدها في التقارير السابقة.

أما في المجال الإعلامي فيشير التقرير إلى أن الجهود المبذولة ليست كافية، أو أنها لم تكن مؤثرة أو مفيدة. يذكر التقرير أن وزارة الخارجية الأمريكية قد أنشأت وحدة إعلامية خاصة سميت بوحدة التدخل السريع، "Rapid Response Unit" "RRU"، وهي وحدة متخصص في مراقبة وسائل الإعلام العربية والمواقع الإلكترونية، وتقدم تقارير عنها للإدارة الأمريكية، كما أنها تهتم بسرعة تقديم وجهة النظر الأمريكية في وسائل الإعلام العربية، والتأكد من وصول الرأي الأمريكي إلى المشاهد العربي. يشير التقرير إلى أن هذه الوحدة تتمتع باستقلالية تامة في المواقف، وأنها لا تحتاج إلى الرجوع إلى أية جهة داخل وزارة الخارجية الأمريكية لأخذ الموافقة على التعامل الإعلامي مع أي قضية من القضايا، وذلك حتى يتوفر لها سرعة اتخاذ القرارات والمواقف.

كما يوضح التقرير أن وزارة الخارجية الأمريكية تعمل أيضاً على إعداد قاعدة بيانات مركزة عن الشخصيات الدينية والثقافية الهامة والمؤثرة في المنطقة الإسلامية، وهو ما يشار إليه بقاعدة بيانات الشخصيات المؤثرة، أو "Key Influencers"، ولكن التقرير لا يوضح الغرض من إعداد هذه القاعدة من المعلومات، أو كيف سيتم استخدامها.

وأخيراً يقدم التقرير تقييمه الخاص حول جدوى مشروع قناة الحرة وإذاعة سوا، ويرى التقرير أن المشروعين قد فشلوا فعلياً في تحقيق الأثر المرجو منهما، وأن الميزانية المرسودة لهما في عام ٢٠٠٧م، وهي ٦٧١,٩ مليون دولار، إضافة إلى ٥٠ مليون دولار أخرى كاحتياطي للأزمات تمثل إهداراً للمال الأمريكي - كما يذكر التقرير - وأنه يمكن إنفاق المال بشكل أفضل في العديد من البرامج الأخرى.

الفصل الخامس: "خارطة الطريق لبناء شبكات معتدلة في العالم المسلم"

يؤكد التقرير في بداية هذا الفصل أن نقطة البدء الرئيسية التي يجب على الولايات المتحدة العناية بها في بناء شبكات المسلمين المعتدلين تكمن في تعريف وتحديد هوية هؤلاء المسلمين. ويمكن التغلب على صعوبة تحديد ماهية هؤلاء المعتدلين من خلال اللجوء إلى التصنيفات التي وضعتها بعض الدراسات السابقة التي قام بها بعض باحثي معهد راند. ولهذا الغرض فقد وضعت الدراسة بعض الملامح الرئيسية التي يمكن من خلالها تحديد ماهية الإسلاميين المعتدلين أهمها ما يلي :

"إن دعم الديمقراطية يعني ضمناً معارضة مبادئ الدولة الإسلامية .. والخط الفاصل بين المسلمين المعتدلين وبين التيار الإسلامي المتطرف في الدول ذات النظام القانوني المشتق من الغرب (معظم دول العالم المسلم) يتمثل في هل يجب تطبيق الشريعة؟"

تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ٦٦ و٦٧

١- **القبول بالديمقراطية:** يعتبر قبول قيم الديمقراطية الغربية مؤشراً مهماً على التعرف على المعتدلين، فبعض المسلمين يقبل بالنسخة الغربية للديمقراطية، في حين أن البعض الآخر يقبل منها ما يتواءم مع المبادئ الإسلامية خصوصاً مبدأ "الشورى" ويرونه مرادفاً للديمقراطية. كما أن الإيمان بالديمقراطية يعني في المقابل رفض فكرة الدولة الإسلامية.

٢- **القبول بالمصادر غير المذهبية في تشريع القوانين:** يرى معدو التقرير أن أحد الفروق الرئيسية بين المتطرفين والمعتدلين هو الموقف من مسألة تطبيق الشريعة. يؤكد التقرير أن التفسيرات التقليدية للشريعة لا تتناسب مع مبادئ الديمقراطية، ولا تحترم حقوق الإنسان، ويدلل على ذلك من خلال مقال للكاتب السوداني "عبد الله بن نعيم" قال فيه بأن الرجال والنساء والمؤمنين وغير المؤمنين لا يمتلكون حقوقاً متساوية في الشريعة الإسلامية.

٣- احترام حقوق النساء والأقليات الدينية: وفي هذا الصدد يشير التقرير إلى أن المعتدلين أكثر قبولاً بالنساء والأقليات المختلفة دينياً، ويرون بأن الأوضاع التمييزية للنساء والأقليات في القرآن يجب إعادة النظر فيها، نظراً لاختلاف الظروف الراهنة عن تلك التي كانت موجودة إبان عصر نبي الإسلام.

يرى المعتدلون أن المواقف ذات صبغة الاضطهاد في القرآن والسنة بالنسبة للمرأة في المجتمع والأسرة (على سبيل المثال أن البنت ترث نصف ما للولد) يجب أن يعاد تفسيرها في ضوء الواقع الحالي وليس الواقع الذي ساد أيام حياة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) [

تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ٤٥

٤- نبذ الإرهاب والعنف غير المشروع: يؤكد التقرير أن المعتدلين يؤمنون - كما هو الحال في معظم الأديان - بفكرة "الحرب العادلة"، ولكن يجب تحديد الموقف من استخدام العنف، ومتى يكون مشروعاً أو غير مشروع؟

اختبار الاعتدال

يضع التقرير في هذا الفصل مجموعة من الأسئلة التي يعتبرها مقياساً للاعتدال، وأن الإجابة على هذه الأسئلة تُحدد ما إذا كان الفرد أو الجماعة يمكن أن يوصف بالاعتدال أم لا. يحذر التقرير من أن التيار الإسلامي يدعي في بعض الأحيان أنه تيار معتدل ولكن وفق تفسير خاص به للاعتدال، وأن وجود قائمة من الأسئلة المختارة والمتفق عليها يمكن أن يحل هذه المشكلة، ويكشف للإدارة الأمريكية نوايا الأفراد والجماعات من التيار الإسلامي ممن يدعون الاعتدال أو يطالبون بأن يُعاملوا معاملة المعتدلين، وهو ما يجب أن يقتصر - حسب رؤية التقرير - على من يجتازون اختبار الاعتدال الأمريكي.

يضع التقرير ١١ سؤالاً تشكل في مجملها المحددات الرئيسية لوصف الاعتدال المقترح. وهذه الأسئلة وردت بالتقرير، ونورد النص الإنجليزي لها حرصاً على دقة الترجمة؛ لأنه من المتوقع أن يمارس الإعلام التابع للإدارة الأمريكية الكثير من التحوير والتعديل في نص هذه الأسئلة عندما تترجم للغة العربية؛ نظراً للحساسيات التي ستثيرها هذه الأسئلة في حال انتشارها في الإعلام العربي، وبين المفكرين والسياسيين في الدول العربية. لذلك نرى أهمية أن تكون الأسئلة باللغة الإنجليزية مرافقة للترجمة العربية لها. وهذه الأسئلة هي:

المفهوم الأمريكي للاعتدال

Application of Criteria

Therefore, in determining whether a group or movement meets this characterization of moderation, a reasonably complete picture of its worldview is needed. This picture can emerge from the answers given to the following questions:

- Does the group (or individual) support or condone violence? If it does not support or condone violence now, has it supported or condoned it in the past?
- Does it support democracy? And if so, does it define democracy broadly in terms of individual rights?
- Does it support internationally recognized human rights?
- Does it make any exceptions (e.g., regarding freedom of religion)?
- Does it believe that changing religions is an individual right?
- Does it believe the state should enforce the criminal-law component of *shari'a*?
- Does it believe the state should enforce the civil-law component of *shari'a*? Or does it believe there should be non-*shari'a* options for those who prefer civil-law matters to be adjudicated under a secular legal system?
- Does it believe that members of religious minorities should be entitled to the same rights as Muslims?
- Does it believe that a member of a religious minority could hold high political office in a Muslim majority country?
- Does it believe that members of religious minorities are entitled to build and run institutions of their faith (churches and synagogues) in Muslim majority countries?
- Does it accept a legal system based on nonsectarian legal principles?

Building Moderate Muslim Networks, RAND Center for Middle East Public Policy, March 2007, California, USA, pp.69

- هل يتقبل الفرد أو الجماعة العنف أو يمارسه؟ وإذا لم يتقبل أو يدعم العنف الآن، فهل مارسه أو تقبله في الماضي؟
- هل تؤيد الديمقراطية؟ وإن كان كذلك، فهل يتم تعريف الديمقراطية بمعناها الواسع من حيث ارتباطها بحقوق الأفراد؟
- هل تؤيد حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً؟
- هل هناك أية استثناءات في ذلك (مثال: ما يتعلق بحرية الدين)؟
- هل تؤمن بأن تبديل الأديان من الحقوق الفردية؟
- هل تؤمن بأن على الدولة أن تفرض تطبيق الشريعة في الجزء الخاص بالتشريعات الجنائية؟
- هل تؤمن بأن على الدولة أن تفرض تطبيق الشريعة في الجزء الخاص بالتشريعات المدنية؟ وهل تؤمن بوجود وجود خيارات لا تستند للشريعة بالنسبة لمن يفضلون الرجوع إلى القوانين المدنية ضمن نظام تشريع علماني؟
- هل تؤمن بوجود أن يحصل أعضاء الأقليات الدينية على نفس حقوق المسلمين؟
- هل تؤمن بإمكانية أن يتولى أحد الأفراد من الأقليات الدينية مناصب سياسية عليا في دولة ذات أغلبية مسلمة؟
- هل تؤمن بحق أعضاء الأقليات الدينية في بناء وإدارة دور العبادة الخاصة بدينهم (كنائس أو معابد يهودية) في دول ذات أغلبية مسلمة؟
- هل تقبل بنظام تشريع يقوم على مبادئ تشريعية غير مذهبية؟
- إن من يقرأ هذه اللائحة من الأسئلة يدرك على الفور أن تعريف الاعتدال بالمفهوم الأمريكي لا يعبر

إلا عن المصالح الأمريكية الهادفة إلى تحويل المسلمين بعيداً عن الإسلام تحت دعوى الاعتدال العالمي. إننا أمام محاولة لإعادة تعريف مفهوم الاعتدال داخل المجتمع المسلم بحيث لا يستند التعريف من الآن فصاعداً إلى مبادئ الوسطية والتراحم التي حثت عليها الشريعة، وإنما أن يتحول مفهوم الاعتدال إلى مجموعة من المسلمات الغربية التي تقدم للعالم على أنها مبادئ دولية.

ومن المتوقع لاحقاً في حال إقرار هذه التوجهات ودفعها في الساحات الفكرية الدولية أن تُمنع شعوب العالم من رفضها أو حتى الاعتراض عليها؛ بدعوى أن ذلك سيكون اعتراضاً على حقوق الإنسان الدولية أو الشرائع العالمية، كما حدث من قبل فيما يتعلق بما يسمى حقوق الإنسان التي أصبحت حقوقاً للشواذ وحقوقاً لمخالفة الأخلاق والقيم والعادات.

من اللافت للنظر أن التقرير يؤكد أهمية استخراج النصوص الشرعية من التراث الإسلامي، والتي يمكن أن تدعم هذه اللائحة وتؤكد لها، وأن يُستخدم الدعاة الجدد (أو الدعاة من الشباب كما أسماهم التقرير) لتحقيق ذلك والقيام بهذا الدور. يوصي التقرير أن تكون الدعوة للاعتدال بعيداً عن المساجد، وأن تُستخدم البرامج التلفازية والشخصيات ذات القبول الإعلامي وال جماهيري من أجل تحقيق ذلك (١).

اختيار من يندرجون ضمن التيار المعتدل

يرى التقرير أن على الولايات المتحدة أن تحدد من يندرجون تحت مفهوم الاعتدال الأمريكي من الفئات السابقة، وأن يتم مساعدة ودعم المؤسسات القائمة التي تجتاز اختبار الاعتدال، وأن تساهم الولايات المتحدة بدور قيادي في تكوين مؤسسات أخرى تدعم التيار المعتدل حسب المفهوم الأمريكي، وأن تساهم في تشجيع تكوين بيئة ثقافية وفكرية واجتماعية تدعم وتسهل وتشجع قيام المزيد من هذه المؤسسات التي تخدم المصالح الأمريكية، وتواجه التيار الإسلامي.

قسم التقرير في هذا الفصل من يمكن للإدارة الأمريكية أن تتعاون معهم إلى:

(١) العلمانيون.

(٢) الإسلاميون العصريون.

(٣) التيار التقليدي المعتدل.

يرى معدو التقرير أن التيار العلماني هو أهم التيارات التي يجب العمل معها من أجل

لماذا لا يجب التعاون مع الإسلاميين

".. وحتى إن كان الإسلاميون أكثر فعالية على المدى القصير في تحجيم الأنصار المحتملين للتيار الجهادي من القيام بأعمال إرهابية (وهي فكرة مشكوك فيها ابتداءً)، فإن الاعتراف الرسمي ودعم التيار الإسلامي سيرفع مستوى الثقة به، ويمكنه من الدعوة بشكل أكثر فعالية في المجتمع. وعلى المدى الطويل، فإن التكاليف الاجتماعية لانتشار الحركة السلفية بين العامة ستكون عالية للغاية"

"..if Islamists might be more effective in the short term in dissuading potential jihadists from committing acts of terrorism (a questionable proposition to begin with), official recognition and support would enhance their credibility and enable them to proselytize more effectively in the community. Over the long term, the social costs of the spread of the Salafi movement to the masses would be very high."

Building Moderate Muslim Networks, RAND Center for Middle East Public Policy, March 2007, California, USA, pp.77

بناء الشبكات المعتدلة في الشرق الأوسط. يقسم التقرير هذا التيار العلماني بدوره إلى ثلاثة أقسام: العلمانيون الليبراليون، وهم من يؤمنون بالمبادئ الديمقراطية الغربية، ويعارضون تحكيم الشريعة. أما القسم الثاني فهم من أساهم التقرير بـ "أعداء السلطة الدينية"، وهم يمثلون التيارات الحاكمة في بعض الدول مثل تونس وتركيا. أما النوع الثالث من العلمانيين فهو العلماني التسلطي الحكومي، ويمثلهم الكثير من أنظمة الحكم في دول العالم الإسلامي.

يؤكد التقرير على أهمية التعاون مع النوع الأول من العلمانيين وهم العلمانيون الليبراليون، وهو الأفضل في نظر التقرير، ويمكن التعاون معهم دون حرج. أما النوع الثاني وهم من يعادون العلماء، ويجاهرون برفض الوجود الديني بمختلف صوره في المؤسسة الحاكمة، فلا يرى التقرير بأساً من التعامل معهم أيضاً. وأما النوع الثالث من التيارات العلمانية، وهم من يمثلون أنظمة دول العالم الإسلامي التي لا تجاهر بالعداء للإسلام، فإن التقرير يحذر من التعامل معهم رغم أنهم علمانيون كما يذكر التقرير، ولكنهم قد يتعاونون مع التيارات الإسلامية في مقاومة التغيير الديمقراطي على النموذج الأمريكي.

وأما ما يتعلق بالتيار العصري الإسلامي، فيرى التقرير أنهم من أصحاب الخلفيات الدينية أو من

يحاولون إدخال الإسلام في العالم المعاصر، أو يرون «عدم التعارض بين الإسلام والديمقراطية والتعددية والحقوق الفردية». كما يؤكد التقرير أن أحد شروط الليبرالي هو أن يكون "متعصباً" ضد فكرة قيام الدولة الإسلامية.

يذكر التقرير أن رموز هذا التيار ترى أن الإسلام هو نظام ديمقراطي ابتداءً، وأن أي نظام حاكم لا يلتزم بالنظم الديمقراطية فهو نظام غير إسلامي. ويروي التقرير عن أحد

الباحثين من هذا التيار قوله: إن المملكة العربية السعودية ليست نظاماً إسلامياً؛ لأنها ملكية رغم أن دستورها هو القرآن الكريم [٥١].

أما المقصود بالتيار التقليدي والصوفي فيحدد التقرير بأنه التيار الذي يقدس أفراده الأولياء، ويصلون في الأضرحة بخلاف ما تدعو إليه الوهابية، وينحى إلى التمثذهب، وعدم الاجتهاد، والميل نحو التصوف. يوصي التقرير أن يُستخدم التيار التقليدي والصوفي في مواجهة الإسلام السلفي. يؤكد التقرير أن من مصلحة الغرب إيجاد أرضية تفاهم مشتركة مع التيار الصوفي والتقليدي من أجل التصدي للتيار الإسلامي.

الموقف من التعاون مع التيار الإسلامي

يناقش التقرير في هذا الفصل فكرة جدوى التعاون مع التيار الإسلامي لتحقيق الاعتدال بالمفهوم الأمريكي له. يرى التقرير أن المؤيدين للتعاون مع التيار الإسلامي يرونهم بديلاً حقيقياً وقوياً للسلطة الحاكمة، وأن بعضهم يقبل بالتعددية وحقوق المرأة، وأنهم أيضاً قادرون على صد ومهاجمة الغلو والتطرف. ويعرف التقرير من يصنفهم بالانضمام إلى التيار الإسلامي على أنهم من يسعون لإقامة شكل من أشكال الدولة الإسلامية.

تعريف الإسلامي من وجهة نظر التقرير:
"إن تعريفاً أضيق وأكثر فائدة لمن هو الإسلامي هو: كل من يرفض الفصل بين السلطة الدينية وسلطة الدولة، ويسعى الإسلامي إلى إقامة شكل من أشكال الدولة الإسلامية، أو على الأقل يدعو إلى الاعتراف بالشرعية كأساس للتشريع"
تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ٧٥

أما المعارضون لهذا التعاون فإنهم يرون ثلاثة أسباب لعدم التعامل أو التعاون مع التيار الإسلامي، وهذه الأسباب هي: (١) التشكيك في التحول الديمقراطي لدى الإسلاميين: هل هو تحول تكتيكي أم استراتيجي؟ (٢) إن الدعم سيعطي للإسلاميين المزيد من المصداقية ويساعد في نشر دعوتهم، وتكلفة ذلك باهظة في المستقبل. (٣) دعم الإسلاميين سيُضعف التيار العلماني أكثر، وسيقلل من قدرة العلمانيين على التصدي للتيار الإسلامي.

يرفض التقرير بالعموم فكرة التعاون مع الإسلاميين على مختلف توجهاتهم، وحتى العصرانيين منهم؛ بدعوى أن التيار العصراني المسلم ليس تياراً تحررياً، وأن العصرانيين يحملون بداخلهم رؤى ومواقف محافظة [٥٢]، ولذا لا يجب دعمهم أو مساندتهم. وفي المقابل يرى التقرير أن عدم دعم أو مساندة الإسلاميين لا يعني عدم الحوار مع المعتدلين منهم ..

حواراً يهدف إلى توضيح رؤى كل طرف، ومحاولة إقناع الإسلاميين بالرؤى الأمريكية، أو تأجيل المواجهة معهم، أو انتظار الفرصة المناسبة - كما يذكر التقرير في موضع آخر. أما الدعم والمساندة، فمن الأفضل أن توجه إلى التيارات الليبرالية والمعتدلة.

يهاجم التقرير بعض الدول الأوروبية ويتهمها في نبرة تهكمية ساخرة بأنها وقعت في خطأ استراتيجي وهو استعداد بعضها للاعتراف بل والتعاون وتقديم الدعم لبعض التيارات الإسلامية في أوروبا. يؤكد التقرير مرة أخرى في هذا السياق أنه يميل إلى عدم التعاون مع المنظمات الإسلامية بكل توجهاتها، وأن الدعم والمساندة لهذه التيارات لن يكون في صالح أوروبا وأمريكا والغرب بوجه عام.

إن بعض الحكومات الأوروبية مستعدة للاعتراف ودعم الإسلاميين، رغم أن هذا في بعض الأحيان يبدو نابغاً من عدم القدرة على التمييز بين الإسلاميين وبين المسلمين المتحررين، وليس بسبب سياسة محددة"
تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ٧٦

إيصال الدعم إلى المعتدلين

يناقش التقرير أيضاً كيفية إيصال الدعم المالي والمساندة الإدارية والتنظيمية إلى الأفراد والمؤسسات التي ستعاون مع الاستراتيجية الأمريكية لبناء الشبكات المضادة للتيار الإسلامي. ويبحث التقرير في هذا الجزء كيف سيتم التعامل مع احتمال اتهام من

"في الصراعات .. لا يوجد سلاح أو استراتيجية كاملة. وهذا بالتحديد ما يجعله صراعاً .. إن الأعداء يتواجهون .. وكل طرف يحاول أن يكتشف ويستغل حدود ونقاط ضعف أسلحة واستراتيجيات الطرف الآخر. يواجه المتطرفون في هذه المعارك الكثير من المخاطر والعقبات وكذلك الحال مع المعتدلين .. هل ستكون هناك محاولة لإسقاط المعتدلين بدعوى أنهم "أدوات للغرب"؟ بالطبع نعم! بالضبط كما يحدث للمتطرفين الذين يساء إلى سمعتهم لدى الكثير من عموم المسلمين لاستخدامهم تكتيكات الإرهاب ورؤاهم المتطرفة والانزالية عن الإسلام"

تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ٧٨

يعملون مع أمريكا بالعمالة لها، وعدم الولاء للأمة الإسلامية، على غرار ما حدث لأنصار الولايات المتحدة داخل المعسكر الشرقي خلال الحرب الباردة.

يميل التقرير إلى الإقرار بأن تشويه سمعة من سيعملون في صف أمريكا هو ثمن لا بد أن يدفع ممن سيقبلون ذلك، وأن التضحية بهم هي تضحية معقولة في سبيل النصر على التيار الإسلامي، فالمهم كما يشير التقرير هو أن يتم التركيز على الصورة الكبرى لا التفاصيل الصغيرة [١] ولتأكيد ذلك يذكر التقرير:

«عندما نتذكر مثال الحرب الباردة، فإن المعارضين للشيوعية [سُجنوا وحُكِّموا وأحياناً قُتلوا .. لقد رأى اليساريون والشيوعيون أن معارضيهم عبارة عن «دمى» وكما كانت اللغة السائدة حينها .. فهم «كلاب الاستعمار» .. إنها طبيعة الصراعات الفكرية»

تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ٧٩

كما ينبه التقرير أن على من يتعاونون مع أمريكا أن يدركوا أن دعم إنشاء الشبكات المعتدلة بالمفهوم الأمريكي لن يكون طريقاً سهلاً أو ممهداً، وإنما سيتعرضون للكثير من الهجوم والأذى أيضاً، وأن تلك هي ضريبة النجاح في هذا المشروع.

الشركاء في المشروع

بعد أن حدد التقرير النوعية المقترح التعاون معها من أجل بناء الشبكات المضادة للتيار الإسلامي أو ما يسميه التقرير "الشبكات المسلمة المعتدلة"، انتقل التقرير إلى تحديد الفئات الهامة داخل شريحة التيار العلماني الليبرالي، والتي يجب التركيز عليها، وتركزت في خمس فئات مختلفة وهي:

(١) التيار الأكاديمي الليبرالي والعلماني: يرى التقرير أن الأفكار الليبرالية التحررية توجد بشكل أكثر وضوحاً بين الأكاديميين والمفكرين في المراكز البحثية، ولذلك يمكن الاستفادة منهم في دعم الاستراتيجية الأمريكية، وأن يكونوا بمثابة أحد أركان مشروع بناء الشبكات المعتدلة.

(٢) الدعاة المعتدلون الجدد: رغم أن التقرير حذر في أكثر من مكان من خطورة التعامل مع أي فئة من فئات التيار الإسلامي، إلا أنه يدعو هنا إلى دعم ومساندة من أسماهم "بالدعاة المعتدلين الشباب". يرى التقرير أن الحركات العلمانية الليبرالية التي لها قاعدة شعبية، ولكنها لا تتقبل بسهولة فكرة استخدام المساجد في الدعوة إلى فكرها العلمي - كما يقول التقرير - يمكن أن تستفيد من استخدام الدعاة المعاصرين والتفاعل

الجاد مع المعتدلين، وخاصة الدعاة الجدد ممن سيصبحون قادة الحركة الدينية في المستقبل. ومن المهم ملاحظة أن التقرير قد أشار في بداية الفصل الخامس إلى ضرورة التزام هؤلاء الدعاة الجدد بمبادئ الاعتدال كما حددها التقرير، وليس طبقاً لأي معيار آخر.

٣) القيادات الشعبية: يؤكد التقرير أن القيادات العلمانية ستعرض إلى هجمة ضارية من التيار الإسلامي في حال إعلانها عن مواقفها المعتدلة بالمفهوم الأمريكي، وسيتسبب ذلك في صدور الفتاوى ضدها، وبالتالي فهي في حاجة إلى مساندة قوية من الإدارة الأمريكية، ومن منظمات المجتمع المدني المرتبطة بالاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

٤) جمعيات المرأة: يوصي التقرير بالاستفادة من جمعيات الدفاع عن حقوق المرأة في المجتمعات المسلمة، وخاصة تلك الجمعيات التي عُرفت بالمناداة بالمساواة. ينبه التقرير إلى ضرورة الاهتمام بالمرأة والأقليات الدينية؛ لأنها أكثر الفئات تضرراً في حال التطبيق الحرفي للشريعة - كما يقول التقرير - وبالتالي فإنها هامة في شبكة المؤسسات المعتدلة.

٥) الصحفيون والكتاب والإعلاميون: يذكر التقرير ما نصه: "لكي يتم عكس الميول المتطرفة في الإعلام المسلم، فمن المهم دعم البرامج التلفزيونية والإذاعية المحلية والمواقع الإلكترونية والإعلام غير التقليدي". يهتم التقرير باستخدام الإنترنت في تكوين شبكات مضادة للتيار الإسلامي، والاستفادة من الصحفيين والكتاب العلمانيين في ذلك.

الأولويات العملية:

يحدد التقرير عدداً من الأولويات من ناحية البرامج العملية التي يمكن أن تساهم في سرعة وكفاءة بناء الشبكات المعتدلة المسلمة، ومنها ما أسماه التقرير بعملية "التعليم

"تقوم مؤسسة آسيا بتطوير برنامج لمساعدة جهود العلماء المعتدلين في التنقيب في النصوص الإسلامية والسنة بحثاً عن تعاليم وأدلة قوية تدعم القيم الديمقراطية. النتيجة هي مجموعة كتابات فقهية تؤيد الديمقراطية والتعددية والمساواة بين الجنسين. وهذه النصوص تعتبر أقوى ما قدم الفكر المسلم التحرري وهي مطلوبة بشدة على المستوى الدولي"

تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ٨١

الديمقراطي"، وهي تتركز حول مقاومة ظاهرة المدارس الدينية والمناهج التي تركز على التعليم الديني المحافظ. يوصي التقرير باستخدام الإسلام في مواجهة الإسلاميين، ويذكر

التجربة الآسيوية القائمة حالياً لتحقيق ذلك الهدف. ويركز التقرير على مثال إندونيسيا كنموذج هام لقدرة التيار المتحرر على صياغة أجندة الحراك الفكري والإعلامي لخدمة قضايا المعتدلين بالمفهوم الأمريكي له.

ويرى تبعاً لذلك أن التركيز على منطقة الشرق الأوسط هو الخيار الاستراتيجي غير الصحيح في المرحلة القادمة؛ لأن العالم العربي هو مركز قوة التيارات المحافظة، وأن الأنسب للمشروع الأمريكي أن يركز على الأطراف، وليس على المركز.

"رغم أن الكثير من المبادرات الغربية للتفاعل مع المسلمين تركز على منطقة الشرق الأوسط، فإننا نرى أن الشرق الأوسط وتحديداً العالم العربي، يقدم أرضاً أقل خصوبة للشبكات المعتدلة وبناء المؤسسات مقارنة بمناطق أخرى من العالم المسلم"

تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ٨٥

يخلص معدو التقرير في نهاية هذا الفصل إلى أن استراتيجية بناء الشبكات المضادة للتيار الإسلامي، أو الشبكات المسلمة المعتدلة يجب أن تعتمد على محورين: الأول هو التعاون مع المعتدلين من العلمانيين في دول الأطراف، أو الدول التي يمكن العمل فيها

"إن الدافع الأساسي لتصورنا يعتمد على محورين: الأول هو العمل مع المسلمين المعتدلين في الدول التي تكون الظروف فيها مواتية وإيجابية لتطوير شبكات مسلمة معتدلة فعالة ومؤسسات من أجل تقوية هذه المجتمعات في مواجهة تدفق التفسيرات السلفية المتطرفة للإسلام والنابعة من الشرق الأوسط. المحور الثاني هو إيجاد قنوات تواصل إعلامية تشجع نشر التفسيرات المعتدلة والعامّة للإسلام إلى منطقة الشرق الأوسط من المسلمين المعتدلين في المناطق الأخرى"

تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ٨٥

بحرية، والمحور الثاني هو عكس مسار الأفكار بحيث تكون من الأطراف نحو المركز.

وفي هذا الإطار يوصي التقرير باستخدام المسلمين في الغرب في الحملة الداعية إلى الاعتدال بالمفهوم الأمريكي، وكذلك التركيز على استخدام آسيا (جنوب شرق آسيا) في مواجهة الشرق الأوسط .. أو غير العرب في مواجهة العرب، وأن يتم تبني الأعمال الفكرية المعتدلة من تلك المناطق وترجمتها ونشرها في العالم العربي.

وقد تم مؤخراً إنشاء مؤسسة جديدة اسمها (Libforall) في أمريكا، بهدف ترجمة كتب ومقالات التيار التحرري الذي يتزعمه مجموعة من المفكرين الإندونيسيين إلى العربية والإنجليزية، وإتاحتها على الإنترنت، وكذلك توصيلها في شكل كتب للمهتمين.

"عندما يتم نشر الأفكار المعتدلة، فإن من المهم أن يُقدّم المفكرون المسلمون من الغرب ومن جنوب شرق آسيا إلى باقي مناطق العالم المسلم، وأن يتم ترجمة أعمالهم الفكرية إلى كل من الإنجليزية والعربية"
تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ٨٨

الفصل السادس: "الركن الأوروبي في الشبكة"

يذكر التقرير أن هناك على الأقل ١٥ مليون مسلم في أوروبا الغربية وحدها من بينهم ٤ - ٦ ملايين في فرنسا وحدها، وأكثر من ٣ ملايين في ألمانيا، ومليون ونصف في بريطانيا، ومليون في أسبانيا، وما يقارب من المليون في هولندا. وفي إطار توضيح القوة الفكرية للمسلمين في أوروبا يذكر التقرير إحصائية لافتة للنظر، وهي أنه في عام ٢٠٠٤م، كان عدد الكتب العربية التي نُشرت في بريطانيا وفرنسا أكثر من جميع الكتب التي نشرت بالعربية في العالم العربي.

ثم يبحث التقرير في هذا الفصل الصورة المختلفة للتعبير عن الإسلام في أوروبا، ويركز على ثلاثة تيارات رئيسية، وهي: (١) تيار الاندماج في الحياة الأوروبية، وتغيير الإسلام ليتناسب مع الحياة الأوروبية المتمدنة، مع ممارسة القدر المتاح من الإسلام، والذي لا يتعارض مع أنظمة وقوانين أوروبا. (٢) تيار الاهتمام بالهوية الإسلامية داخل أوروبا، مع تفهم عدم إمكانية تطبيق بعض الشعائر الإسلامية، وأن الاختلاف عن باقي المجتمع الأوروبي هو من نوع اختلاف التنوع الذي يُثري التجربة الأوروبية ثقافياً وحضارياً. (٣) تيار الاعتزاز بالإسلام بأكمله، ومحاولة تطبيق كافة تعاليمه، وإن أمكن تطبيق الشريعة أيضاً، وهم بالعموم أنصار التيار السلفي كما يذكر التقرير.

يصف التقرير ذلك التيار السلفي هناك على أنه أخطر التيارات التي تواجه أوروبا، ويجب تحجيمه ومقاومته، والعمل على تقليص وجوده العملي في الحياة الفكرية للمسلمين في أوروبا. ويحذر التقرير من أن أوروبا تعتبر التيارات الإسلامية الأخرى، ومعها التيار السلفي غير المسلح أنها تيارات معتدلة ويمكن للحكومات الأوروبية أن تتعامل معها.

ويعتقد التقرير أن هذه الرؤية غير صحيحة، وأن على أوروبا دعم النوع الأول فقط، وهم أنصار الاندماج في الحياة الأوروبية، مع بعض الدعم للتيار الثاني أيضاً، وهم أنصار الاحتفاظ بنوع من الهوية الإسلامية لا يتعارض مع أوروبا، وعدم دعم التيار الثالث على الإطلاق.

" يرى التيار السلفي أن المؤسسات الإسلامية يجب أن تتوسع إلى أن تتمكن أعداد أكبر وأكبر من المسلمين في أوروبا من الحياة بشكل مستقل من خلال نظام إسلامي غير معلن داخل الدولة العلمانية. كما يؤمنون أنه من خلال الدعوة ومعدلات الإنجاب العالية وكثرة نسبة الشباب ضمن التركيبة السكانية مع استمرار الهجرة، فإن المجتمع المسلم سيتوسع، وسيحصل على فرص تأثير أكبر في المجتمع. وبعبارة أخرى، فبينما يرى التيار الأول وبعض أنصار التيار الثاني تحويل الإسلام إلى الأوروبية "أوربة الإسلام" فإن التيار الثالث يأمل في "أسلمة أوروبا"

تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ٩٣

وفي إجابة عن سؤال افتراضي وهو كيف تعرف المعتدل في أوروبا؟ يذكر التقرير ما نصه " هناك طريقة جيدة للتعرف على المعتدلين، وهي من خلال ارتباطهم بمبدأ "الإسلام الأوروبي". يدعم التيار الليبرالي المسلم تكوُّن وتطور "إسلام أوروبي" كنموذج جديد مستقل للإسلام داخل الحداثة الغربية". ويقدم الفصل أمثلة للرؤى والنماذج التي تُعتبر معتدلة من وجهة نظر معدي التقرير، وهي في حقيقة الأمر أمثلة معادية للإسلام بصور متعددة وواضحة بشكل غريب.

فعلى سبيل المثال يذكر التقرير مثلاً لشخصية تسمى سامية لبيبي مقيمة في أوروبا وتصدر مجلة بعنوان إلكتروشك، Electrochoc، وتعني "صدمة إلكترونية". وفي عدد ربيع ٢٠٠٦م من هذه المجلة قامت إدارة التحرير بعمل حوار خيالي مع نبي الإسلام صلى الله عليه وسلم سألته عن موقفه من زواج الأطفال، وعن رأيه في أسامة بن لادن. ويقدم الحوار ردود النبي صلى الله عليه وسلم المتخيلة، وكأنها ردود ليبرالية معتدلة بالمفهوم العلماني للاعتدال. كما ينقل التقرير نموذجاً آخر للاعتدال، وهو الدكتور بسام طيبي، وينقل عنه عبارة «إن العلاقة بين الشريعة وبين حقوق الإنسان هي كالعلاقة بين النار والماء».

ومن النماذج الأخرى التي يقدمها التقرير، للاعتدال بالمفهوم الأمريكي، شيخ صوفي في أوروبا اسمه عبد الهادي بالازي يرى أن الشريعة تمنع المسلم من القيام بأية أعمال

إسلامية حتى تلك التي يسمح بها القرآن إن عارضتها قوانين الدول التي يعيش فيها الشخص، ويؤكد أن على المسلم ألا يقوم بأي فعل يسمح به القرآن إن كان هذا الفعل غير قانوني في البلد الذي يعيش به.

ويتطرق التقرير في الجزء الأخير من الفصل السابع إلى أسماء العديد من المنظمات التي يمكن التعاون معها في أوروبا من أجل بناء شبكة الاعتدال التي يدعو لها التقرير. ويحرص معدو التقرير على ذكر أسماء المؤسسات والأشخاص، وربطهم بشكل مباشر بالتيارات العلمانية أو العصرية، في محاولة تبدو واضحة لتوريط أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد لدعم المشروع الأمريكي، والظهور بمظهر عملاء أمريكا في المنطقة، وهو ما لا يجب أن نتقبله بسهولة دون التمهيص والتأكد من نوايا وأهداف وأفكار تلك المؤسسات والجمعيات والأفراد.

الفصل السابع: "الركن الخاص بجنوب شرق آسيا في الشبكة"

يؤكد التقرير على أهمية الاستفادة من التجربة الإندونيسية في إشاعة الليبرالية تحت مظلة الاعتدال، ومثال ذلك جمعية نهضة العلماء والتيار المحمدي. ويرى التقرير أن كلاً من باكستان وماليزيا تمثلان التيار الأصولي من الناحية الفكرية، وإن كانت ماليزيا أقل تطرفاً من باكستان، ولكنها تتأثر بدرجة أكبر بالأزهر وبعلماء العالم العربي.

"والخلاصة أن جنوب شرق آسيا بها عدد متطور وكبير من المؤسسات التعليمية الإسلامية التي يمكن أن تكون مصدراً ذا أهمية حرجة في الحرب الدائرة حول الأفكار في العالم المسلم، وكذلك في الجهود المتعلقة ببناء شبكات مسلمة معتدلة كما يقترح التقرير. سوف تساهم هذه المؤسسة في بقاء المجتمعات المسلمة في جنوب شرق آسيا ملتزمة بالقيم المعتدلة والشامخة رغم الهجوم الحالي للأفكار المتطرفة من الشرق الأوسط ويمكن أيضاً لهذه المؤسسات أن تستخدم كبنّات في شبكة المؤسسات التعليمية الإسلامية المعتدلة"

تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ١٠٩

يوصي التقرير بدعم التيارات العلمانية في جنوب شرق آسيا، وخاصة في الجوانب التعليمية، التي تحاول إعادة تقديم الإسلام بصورة أكثر تقارباً مع النموذج الحضاري الغربي، وأن يتم حماية هذه المؤسسات والتيارات ودعمها ومساندتها لأداء مهمتها. ويذكر التقرير بالتفصيل العديد من الجامعات الكبرى والمؤسسات التعليمية الهامة في إندونيسيا

وغيرها من دول جنوب شرق آسيا التي تتبنى تقديم العلمانية في إطار إسلامي .. أو الإسلام في إطار علماني. ينتقل التقرير بعد ذلك إلى كل من وسائل الإعلام والمؤسسات الديمقراطية، وجمعيات المجتمع المدني في منطقة جنوب شرق آسيا، ودور هذه الجهات مجتمعة في خدمة بناء الشبكات المعتدلة.

الفصل الثامن: "المكون الشرق أوسطي"

يحدد التقرير العائق الرئيس أمام بناء شبكات معتدلة في الشرق الأوسط بأنه يتركز في عدم وجود حركة ليبرالية علمانية واسعة القبول. وفي غياب الحركة الليبرالية يصبح الإسلاميون والمساجد هم القنوات الوحيدة للتعبير عن المعارضة السياسية. يذكر التقرير أن هناك تركيزاً في بعض الدول على دفع التيارات الليبرالية للتوحد والعمل سوياً، ومثال ذلك التجربة المصرية، ويرجعها التقرير إلى أن "الإسلام المصري" تصالحي بطبعه.

يذكر التقرير بعد ذلك العديد من التوجهات الليبرالية المنفتحة على المشروع الأمريكي في كل من الأردن والخليج العربي، ويختار التقرير أن يذكر أسماء الأفراد والمؤسسات والهيئات التي يصفها التقرير على أنها يمكن أن تتعاون مع الإدارة الأمريكية، وكأنها محاولة من معدي التقرير لتوريط كل تلك الجهات في تهمة العمل مع الإدارة الأمريكية خارج نطاق سيطرة الدول والحكومات، وهو ما لا نستطيع أن نجزم بحدوثه، ولكننا نميل إلى الاعتقاد أن التقرير يهدف من ذكر الأسماء بهذه الصراحة والتكرار إلى توريط أو إحراج هذه المؤسسات والأفراد لقبول التعاون مع أمريكا، أو الإعلان عنه.

كما يهتم التقرير بشرح العديد من مشروعات دعم وبناء التوجهات الديمقراطية في المنطقة العربية، ووجود مؤسسات دولية ترعى تلك الأنشطة في المنطقة. يذكر التقرير على سبيل المثال "مركز ابن رشد"، ومركز "الإسلام ودراسات الديمقراطية" الموجود بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي يقوم بإعداد قاعدة بيانات عن المسلمين الديمقراطيين في العالم الإسلامي للتعاون معهم، وعقد الورش والبرامج التدريبية لهم، وإيجاد فرص تعليمية وحركية لدفعهم إلى المزيد من المشاركة السياسية في دولهم. يتناول التقرير في الجزء الأخير من هذا الفصل تجربة تطبيق الديمقراطية في العراق، والدروس المستفادة من تلك التجربة. ينتقد التقرير الإدارة الأمريكية في عدم بذلها الجهد الكافي لإقامة مؤسسات مدنية علمانية ليبرالية في العراق الجديد.

الفصل التاسع: "المسلمون العلمانيون: البعد المهمل في حرب الأفكار"

يركز هذا الفصل على أهمية أن تعيد الولايات المتحدة الأمريكية النظر في سياساتها ورؤيتها لدور التيار العلماني الليبرالي في الشرق الأوسط في خدمة بناء الشبكات المعتدلة. يهتم التقرير بشكل خاص بالنوع الأول من التيارات العلمانية، وهي التيارات العلمانية التحررية التي تعتبر النموذج الأمريكي قدوة لا بد من الاحتذاء به.

"عندما نتحدث عن المسلمين العلمانيين كشركاء، فإننا نعني العلمانيين التحرريين فقط. إن العلمانيين المستلطين لا يجمعون أهدافاً تتقاطع وتختلف مع الأهداف التي ندعو لها فقط، ولكنهم يحملون اهتمامات استراتيجية تتوافق مع اهتمامات التيار الإسلامي أيضاً"

تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ١٢٢

يذكر التقرير أننا نلاحظ أن العلمانيين التحرريين من المسلمين لم يتم دعمهم مالياً بدرجة كافية، ويعانون من صعوبة منافسة التيار الإسلامي وأكثر من ذلك أنه كان ينظر إليهم بعين من الشك من قبل الحكومات الغربية.

يوضح التقرير أن الغرب كان له اعتراضان رئيسيان على دعم تلك المجموعات: الأول هو اعتقاد أن العلمانيين لا يحظون بتأييد شعبي في العالم المسلم. والثاني هو التخوف من علاقتهم بالتيارات اليسارية المضادة لأمريكا. ولكننا - كما يؤكد التقرير وعلى لسان معديه - لم نقم في نفس الوقت بالبحث بشكل أكثر حيوية عن طبيعة وخلفية التيارات العلمانية أو العلمانية ذاتها في العالم المسلم.

يذكر التقرير بعد ذلك فكرة لافتة للنظر عندما يؤكد أنه من الناحية التاريخية والفكرية، فإن دور العلمانية في التقاليد الإسلامية أكبر مما يعتقد المحللون بوجه عام. يضاف إلى ذلك أن العلمانية في العالم المسلم تشهد نوعاً من النمو، وظهور قيادات وشبكات مؤخراً. ولكن الواقع العملي - من وجهة نظرنا - يؤكد أن كلا الأمرين مخالف للتاريخ وللواقع أيضاً.

يذكر التقرير أمثلة للشخصيات التي يمكن التعاون معها في هذا السياق، ومن بينها وفاء سلطان، وإيان هيرسي علي، ويشير إلى رأي وفاء سلطان في التعامل مع كتاب الله تعالى، والذي تقول فيه: "ينبغي التساؤل حول كل درس من تعاليم كتابنا المقدس".

كما يؤكد التقرير إمكانية التحالف مع العلمانيين الليبراليين المعتدلين؛ لأن "الموقف

العلماني تقليدياً متحرراً. وبخلاف الإسلاميين، فهناك خطورة محدودة أن يكون للعلمانيين أجندة خفية لإضعاف الديمقراطية التحررية.

ويذكر التقرير نموذج الكاتب السوري محمد شحرور، ويرى أنه معتدل لأنه تخطى عن الرؤى التقليدية من خلال رفضه لمصادر الدين الأخرى ومن بينها "السنة"؛ ولأنه أنزل الرسول من مكانته التقليدية لدى المسلمين ليصبح في نظره ليس أكثر من شخص مثير للإعجاب ولكنه إنسان غير سوي [11]

ويذكر التقرير شخصيات أخرى مثل الشاعر أدونيس والدكتور نصر حامد أبو زيد ومارسيل خليفة وشاكر النابلسي وطارق حجي وغيرهم كنماذج للتحرر والعلمانية المسلمة. يشير التقرير كذلك إلى أمثلة للتحرر العلماني في أوروبا وأمريكا، ويضرب لذلك مثلاً أقل ما يمكن أن يوصف به هو أنه مثال قبيح، ولكنه يدل على توصيف المعتدل في المفهوم الذي يدعو التقرير إلى تبنيه.

"في النرويج على سبيل المثال فإن ممثلة الكوميديا المسرحية "تسابانا رحمان" وهي من أصول باكستانية تحب أن تظهر على المسرح مرتدية البرقع، ثم تقوم بخلعها ليظهر تحته فستان سهرة أحمر قبل أن تقوم بإلقاء نكاتها المعارضة لتطبيق الشريعة، وتؤكد على فوائد التكامل مع الحداثة الغربية"

تقرير "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، مؤسسة راند، مارس ٢٠٠٧، ص: ١٣٧

ثم يتناول التقرير أسماء المؤسسات العلمانية المسلمة، وشخصياتها القيادية في مختلف مناطق العالم الإسلامي وخارجه في أوروبا وأمريكا، ويشير إلى أهمية التعاون مع تلك المنظمات والمؤسسات في مشروع بناء شبكة الاعتدال المسلم. ثم يذكر التقرير نماذج من القيادات الفكرية العلمانية، وأهم أفكار هذه الشخصيات، وكيف يمكن استثمارها.

الفصل العاشر "توصيات وخلاصة"

يجمع هذا الفصل مجموعة من التوصيات التي اهتم معدو التقرير ببيانها من خلال ما توصلوا إليه من أفكار ونتائج. يوصي التقرير أيضاً بأهمية التركيز على الأطراف في الصراع مع التيار الإسلامي والبعد عن المركز لصعوبة تحقيق انتصارات حقيقية في هذه المرحلة في المركز، ويعني به العالم العربي، وأن يتم عكس مسار الأفكار الحالي والذي يتحرك من المركز نحو الأطراف.

يؤكد التقرير على أهمية استخدام الترجمة والآلة الإعلامية من أجل تحويل مسار الأفكار لتكون من الأطراف نحو المركز، أو من الدول الإسلامية التي يعتقد معدو التقرير أنها أكثر اعتدالاً وانفتاحاً إلى المركز الذي يحدده التقرير بالعالم العربي.

وحرصاً على دقة التعبير عن تلك التوصيات والخلاصات فإننا نورد أهمها هنا على شكل مقتطفات متتالية نقلت من التقرير، وأهمها:

- "إذا كانت الولايات المتحدة تسعى للتأثير في نتيجة حرب الأفكار المشتعلة في العالم المسلم، فإنها بحاجة إلى أن تلزم نفسها، كما فعلت خلال الحرب الباردة، بدعم وتنظيم حلفائها الطبيعيين" ص: ١٣٩.
- "إن عزمنا لإيجاد شبكات مسلمة معتدلة هو عمل دفاعي في طبيعته الغالبة؛ لأننا نقترح دعم القدرات الموجودة للمسلمين المعتدلين المقاومين لانتشار الفكر المتطرف، ولكننا نرى أيضاً أن جهود دعم الديمقراطية التي تتحدى بشكل مباشر الأنظمة السياسية السلطوية هي جزء هام من الاستراتيجية الكبرى" ص: ١٤٠.
- "على الولايات المتحدة أن تتعظ من تجارب الحرب الباردة، وأن تساند المفكرين من التيار المسلم المعتدل بصمت وسرية من أجل أن ينظموا مؤسسة على غرار «مجلس الحرية» لمحاربة الإسلام المتطرف. الهدف هو قيام مؤسسة دولية دائمة يمكن أن تكون أرضية فكرية للتجديد الديمقراطي في العالم المسلم" ص: ١٤١.
- "إن التصور الحالي يحدد المشكلة في منطقة الشرق الأوسط، ويضع البرامج تبعاً لذلك. إن هذه المنطقة واسعة جداً، ومتنوعة جداً، وغامضة جداً، وسيطر عليها بشكل كبير جداً توجهات غير معاصرة، ويسبب كل ذلك عدم نجاح البرامج في تحقيق النتائج (كما حدث في مشروعات مبادرة الشرق الأوسط الكبير MEPI)." ص: ١٤٢.
- "إن هذه المنطقة يمكن أن تمتص الكثير جداً من الموارد، ولا يتحقق بالمقابل إلا رد فعل قليل إن وجد. وبدلاً من ذلك فإن على الولايات المتحدة أن تتخذ سياسة جديدة انتقائية وغير متماثلة. كما حدث في الحرب الباردة، فإن جهود الولايات المتحدة يجب أن تتجنب مركز ثقل الخصم وتركز بدلاً من ذلك على المناطق التي يمكن أن يحقق الدعم الأمريكي فيها احتمالاً أكبر للتأثير المباشر من خلال الشراكة والبرامج" ص: ١٤٢.

- "إننا نقترح تحول الأولويات من الشرق الأوسط إلى المناطق الأخرى من العالم الإسلامي؛ حيث تتوفر حرية أكبر للحركة، وتتواجد بيئة أكثر انفتاحاً للنشاط والتأثير، وتكون احتمالات النجاح أكثر وضوحاً. إن الأسلوب الحالي يركز على الشرق الأوسط معتبراً أن الأفكار المتطرفة تنشأ في الشرق الأوسط، وتنتقل منه إلى بقية مناطق العالم المسلم، ومنها الوجود الإسلامي في مجتمعات أوروبا وأمريكا الشمالية. أسلوب آخر مقترح هو أن يتم السعي نحو عكس مسار تدفق الأفكار. إن النصوص الهامة من المفكرين والمنظرين والناشطين والقادة في مجتمعات المهاجرين المسلمين وفي تركيا وإندونيسيا ومناطق أخرى يجب أن تُترجم إلى العربية وتُوزع بكثافة – ولا يعني ذلك التخلي عن مناطق المركز، ولكن هدفنا يجب أن يكون الحفاظ على المكاسب في انتظار فرص التقدم والتي يمكن أن تظهر في أي لحظة" ص: ١٤٣، ١٤٤.
- "إننا نعتقد أن الميزانيات المخصصة لراديو سوا وقناة الحرة يمكن أن تُنفق بشكل أفضل لدعم القنوات المحلية والصحفيين الذين يلتزمون بخط التعددية والديمقراطية" ص: ١٤٤.
- "يجب أن نعمل مع [الشركاء الرئيسيين] من أجل عقد مؤتمر دولي في مكانٍ يحمل دلالة رمزية هامة للمسلمين، وليكن مثلاً غرناطة في أسبانيا من أجل أن نعلن عن قيام مؤسسة لمحاربة التطرف السلفي" ص: ١٤٥

أهداف البرنامج:

- ربط المسلمين الليبراليين والمعتدلين.
- البداية من خلال مركز قوي معروف والتوسع بعد ذلك من النواة إلى الأطراف.
- الاستثناءات في التعامل مع الإسلاميين يجب أن تكون وفق دراية مسبقة واختيارية وتكتيكية فقط.
- عكس مسار تدفق الأفكار بدلاً من العالم العربي إلى الأطراف لتكون من الأطراف المعتدلة إلى قلب الأرض العربية.
- التركيز على المناطق ذات أفضل الفرص الممكنة للنجاح.
- التركيز على الحفاظ على المكاسب في المناطق الأخرى مع انتظار أن تسنح الفرص.

وسائل عملية هامة

- عقد ورشة عمل مصغرة للعاملين على الساحة من الليبراليين والمعتدلين للمساهمة في تحديد احتياجاتهم ليكونوا أكثر فاعلية.
- انتقاء مجموعة من البرامج الأولية الاختبارية على أساس هذه الاحتياجات.
- الإعلان عن شبكة دولية من المسلمين المعتدلين والليبراليين وجمعهم في مؤتمر يعقد في مكان ذي دلالة رمزية.
- إعادة تخطيط البرامج للتركيز على المعتدلين الحقيقيين في المناطق التي بها أمل في التغيير أكثر من غيرها.
- التأكد من الظهور الإعلامي ووجود أرضيات كافية للتعريف بالمعتدلين. فمثلاً يجب أن يتم دعوتهم في زيارات للكونجرس وفي الاجتماعات مع الشخصيات الرسمية العليا لجعلهم معروفين بشكل أكبر لصناع القرار، وللحفاظ على استمرارية المساندة لجهودهم.

ملاحظات حول التقرير

إن تقرير مؤسسة راند جاء في توقيت ملائم للمرحلة الحالية من المواجهة الفكرية بين الغرب من ناحية وبين العالم الإسلامي من ناحية أخرى. لقد حرص التقرير على أن يكشف القناع عن حقيقة السياسة الأمريكية المقترحة للمنطقة، وعن طبيعة شركاء المرحلة القادمة، وما يجب أن يتوافر فيهم من صفات، والدور الذي يجب عليهم القيام به.

إن تقرير راند يشير أيضاً، ولأول مرة، إلى أن العلاقة بين العالم المسلم وبين الغرب قد تحولت إلى صراع أشبه ما يكون بالحرب الباردة، أي أنه صراع بين معسكرين، وليس فقط صراع بين دولة في مواجهة مجموعة من الجماعات المسلحة، والمعرفة قد انتقلت في بعدها الفكري من صراع بين الغلاة - كما يحب البعض أن يصورها - إلى صراع بين مجموع المعسكرين .. أي الأمة المسلمة من جانب في مواجهة العالم الغربي من جانب آخر

لقد بدأت ملامح الخطوات العملية التي تمهد لتحويل مقترحات التقرير إلى سياسات عامة في الظهور على ساحة الفكر والعمل الإعلامي في العالم الإسلامي وفي الغرب أيضاً. فقد عُقد في مطلع شهر مارس مؤتمر لما سمي بـ "العلمانية الإسلامية" جمع العديد ممن

يسمون أنفسهم بالعلمانيين المسلمين، وأصدروا بياناً يؤكد التوجهات التي يدعو إليها تقرير مؤسسة راند ويدعمها. وفي الجدول المرفق نص البيان الختامي لذلك المؤتمر، والشخصيات الموقعة عليه.

لن يكون كافياً أن نكتفي بتتبع مسار الأفكار الغربية وتحولاتها، ولكن لا بد في المقابل من وضع سياسات واستراتيجيات واقعية للتعامل مع هذه التحولات، وتقليل الآثار السلبية لها على وحدة صف الأمة في مواجهة خصومها. وستحاول هذه الدراسة المساهمة في رسم بعض معالم هذه السياسات والاستراتيجيات.



بيان مؤتمر فلوريدا للعلمانية الإسلامية ٥ من مارس ٢٠٠٧م، سانت بيترسبرج، فلوريدا - أمريكا

نحن العلمانيون المسلمون، والأشخاص العلمانيون من المجتمعات المسلمة. نحن مزيج من المؤمنين والمتشككين وغير المؤمنين، اجتمعنا من أجل صراع هائل، ليس بين الإسلام والغرب، ولكن بين الأحرار وغير الأحرار.

- نحن نؤكد على حرية ألا تنتهك ضماير الأفراد، ونؤمن بالمساواة بين كل أفراد الإنسانية.
- نُصِرَ على الفصل بين الدين والدولة، والالتزام بحقوق الإنسان العالمية.
- إننا نجد تراثاً للحرية والمنطق والتسامح في التاريخ الفني للمجتمعات الإسلامية ومجتمعات ما قبل الإسلام. هذه القيم ليست ملكاً للغرب أو الشرق، وإنما هي تمثل التراثي القيمي المشترك للبشرية.
- نحن لا نرى أي استعمار أو اضطهاد أو "إسلاموفوبيا" عند التعرض للممارسات الإسلامية بالنقد أو الرفض عندما تتعارض مع المنطق أو الحقوق الإنسانية.

إننا ندعو حكومات العالم إلى:

- رفض تحكيم الشريعة، والمحاكم الشرعية، وحكم رجال الدين، والالتزام بقوانين الدولة بالدين بأيّ وكلّ الصور، والاعتراض على كل العقوبات التي تجرم انتهاك المقدسات أو الارتداد عن الدين، وذلك بما يتفق مع المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- إلغاء الممارسات مثل ختان الفتيات، وقتل الشرف، والإرغام على الحجاب، والزواج القسري، والتي تؤدي إلى المزيد من الاضطهاد للنساء.
- حماية الأقليات الجنسية والنوعية "الجندرية" من الاضطهاد أو العنف.
- تغيير التعليم الطائفي الذي يعلم عدم التسامح والتعصب الأعمى تجاه غير المسلمين.
- التشجيع على وجود فضاء عام مفتوح يمكن فيه مناقشة جميع الأمور دون إجبار أو خوف.

إننا نطالب بتحرير الإسلام من اختطافه من قبل الطموحات التسلطية لرجال يعانون من نهم السلطة، ومن الهياكل الجامدة للمعتقدات التقليدية. نضم مع الأكاديميين والمفكرين في كل مكان لكي نبدأ معاً دون خوف بفحص أصول ومصادر الإسلام، وأن نعلن مبادئ حرية البحث العلمي والروحي من خلال الترجمات والنشر والإعلام العابر للثقافات.

- إننا نقول للمؤمنين المسلمين: إن هناك مستقبلاً نبيلاً للإسلام كدين للشخص وليس كنظام سياسي.
- ونقول للمسيحيين واليهود والبوذيين والبهاثيين وكل المنتمين للمجتمعات غير المسلمة: إننا نساندكم كمواطنين أحرار ومتساوين.
- ونقول لغير المؤمنين: إننا ندافع عن حريتكم غير المشروطة في التساؤل والمعارضة.
- وقبل أن يكون أيّ منا فرداً في الأمة، أو جزءاً من جسد المسيح، أو من الشعب المختار، فإننا جميعاً أعضاء في مجتمع يتحرك وفقاً للعقل، أناس يجب أن يختاروا لأنفسهم.

وافق عليه: إيان هيرسي علي - مجدي علام - ميثال العوسي - شاكر النابلسي - نوني درويش - افشين إيان - توفيق حامد - شهريار كبير - حسن محمود - وفاء سلطان - ابن الوراق - ماندا زائد إيرفن - بانافيشه زائد بونازي

ثالثاً: استراتيجيات احتواء الإسلام

قيمة التقرير من الناحية الاستراتيجية

يشير تقرير راند إلى تحولات ملموسة ومتصاعدة في الحدة فيما يتعلق بالرؤية الفكرية الأمريكية حول التعامل مع الإسلام، وكذلك مع العالم المسلم. ورغم أن التقرير يقدم مقترحات، ولا يملّي أو يقرر سياسات بعينها لصانع القرار الأمريكي، إلا أن هناك العديد من العوامل التي تجعل لهذا التقرير قيمة هامة.

ومن هذه العوامل ما يُلاحظ من الجهد العلمي والبحثي في إعداد التقرير الذي استغرق ثلاثة أعوام للانتهاء منه، وقوة أفكار التقرير وسهولة تحويلها إلى برامج عملية. ويلاحظ كذلك حاجة الإدارة الأمريكية إلى المعاونة في مجال التعامل مع العالم الإسلامي، وضعف التقارير الفكرية الصادرة عن عدد من المراكز الفكرية المنافسة التي تتبنى رؤى مخالفة لرؤية مؤسسة راند.

كما أنه من المعروف أن هناك مساندة فكرية قوية لأفكار مؤسسة راند داخل المؤسسة السياسية الأمريكية بالعموم، وهذه الإدارة الأمريكية على وجه الخصوص. كما أن عدداً من المراكز الفكرية اليمينية المتطرفة تساند هذه الدراسة وتدعو لأفكار مشابهة لها أيضاً؛ مما يشكل ضغطاً كبيراً في اتجاه اعتماد هذه المقترحات على شكل سياسات أمريكية للمرحلة القادمة. وكل ذلك يجعل لهذا التقرير قيمة استراتيجية هامة، رغم أننا نؤكد أهمية عدم المبالغة في ذلك.

ملامح الاستراتيجية المقترحة من مؤسسة راند

يلخص التقرير الصادر عن مؤسسة راند تطور الرؤية الفكرية الغربية في إدارة الصراع مع العالم العربي والإسلامي، وكذلك مع دين الإسلام. ندرك أن هذه الرؤية ليست محل

إجماع في الغرب أو الشرق، ولكننا نحذر من إغفالها أيضاً باعتبار أنها في هذه المرحلة ليست إلا مجموعة من التوصيات والمقترحات.

لا شك أن هناك الكثير من الأفراد والمؤسسات على طريقي الصراع .. أي من الأمة الإسلامية وكذلك من العالم الغربي، ممن لا يريدون أن يتحول الصراع الفكري إلى هذا النمط من المواجهة الحادة، ولكن الواقع يؤكد أن النوايا الطيبة والرغبات الحاملة في عالم أكثر تحضراً من الناحية الفكرية، وأكثر تعقلاً من الناحية العملية لن يكون لها نصيب كبير في عالم الغد القريب.

لقد حرصت الإدارة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر في عام ٢٠٠١م - وشاركها العديد من المراكز الفكرية - على التأكيد أنها ليست في حالة حرب مع العالم الإسلامي، وإنما المواجهة هي فقط ضد التيارات المسلحة التي هاجمت الولايات المتحدة الأمريكية. تصورت شعوب العالم الإسلامي، ومعها العديد من التيارات الإسلامية، أن إعلان عدم مساندة التيارات المسلحة سيكون كافياً لتجنب العالم الإسلامي مشكلات الصدام الفكري والحضاري والعسكري مع الولايات المتحدة والغرب.

ولكن الأعوام التي تلت أحداث سبتمبر أظهرت حدوث تحول آخر في الفكر الأمريكي، وهو الانتقال من معاداة التيارات المسلحة فقط، إلى إظهار العداء والتخوف من معظم تيارات العمل الإسلامي سواء في أمريكا وأوروبا، أو في العالم العربي والإسلامي.

لقد ظهر في الغرب العديد من التقارير والدراسات التي تؤكد أن العمل الإسلامي هو حاضنة الإرهاب في العالم، وأنه لا يجب التفريق بين إسلامي غير مسلح .. وإسلامي مسلح، فالكل يرغب في إسقاط هيمنة الغرب، وإن اختار البعض تأجيل أو إخفاء المواجهة. وكانت تقارير مؤسسة راند توضح تلك الرؤية وتدافع عنها، وتدعو الولايات المتحدة إلى نوع من المواجهة الفكرية وغير ذلك مع هذه التيارات.

أما التقرير الأخير، وبالصياغة الحادة التي حملتها عباراته وأفكاره، فإنه يقدم نقلة ثالثة في التعامل مع العالم الإسلامي، وهي نقلة تتركز في جانبين: الأول هو أن المواجهة ليست مع فئة أو فصيل من التيار الإسلامي، وإنما مع كل "التيار الإسلامي".

أما الجانب الآخر، فهو الانتقال من أن يتولى الغرب مواجهة هذا التيار الإسلامي إلى توجيه التيارات العلمانية في العالم المسلم إلى خط المواجهة الأول مع التيار الإسلامي، وأن تقوم الولايات المتحدة فقط بتقديم الدعم والمساندة والتخطيط لذلك. اللافت للنظر في هذا

التقرير، هو الانتقال الفكري من المواجهة مع فئة محددة من المجتمع المسلم إلى مواجهة أقرب إلى الحرب الشاملة على غرار الحرب الباردة بين معسكرين: الأول هو المعسكر الغربي، والثاني هو العالم الإسلامي.

إن هذا التقرير - فيما يغلب عليه الظن - سيُنظر إليه مستقبلاً على أنه مَثَلٌ علامة فارقة ونقطة تحول جادة في الموقف الفكري الغربي. فبدلاً من أن تقتصر المواجهة الفكرية على التصدي لبعض التيارات المسلمة المسلحة، فإننا نشهد إرهابات وإعلان المواجهة الفكرية الشاملة ضد الإسلام أولاً، وضد التيار الإسلامي بمختلف توجهاته ثانياً، وأخيراً ضد كل من لا يعادي الإسلام علانية وصراحة حتى من الغربيين أنفسهم، أو من باقي الشعوب.

ستشكل تلك الرؤية المرحلة القادمة من مراحل التحول الفكري في الغرب، ولا نظن أنها ستكون مرحلة بعيدة زمنياً؛ نظراً لتسارع التحولات الفكرية في الغرب في الأعوام الأخيرة.

وفيما يلي رصد لأهم ملامح الاستراتيجية المقترحة لاحتواء الإسلام، والتي قدمها التقرير من خلال التوصيات والمقترحات. لا نتوقع أننا قد أحطنا بكل معالم تلك الاستراتيجية، ولكننا نأمل أن تكون الفقرات القادمة حافزاً لاستكمال البحث في هذا المجال، وبحث آليات التعامل مع تلك الاستراتيجيات من قبل المفكرين والباحثين وصناع القرار في العالم الإسلامي.

عناصر استراتيجية احتواء الإسلام

- الصراع ليس صراع مصالح فقط، بل الأهم أنه صراع أفكار: يؤكد التقرير من خلال عقد المقارنة مع الحرب الباردة أن الصراع يمكن أن يكون قد بدأ عسكرياً أو لأسباب اقتصادية أو نفعية، ولكن جوهر الصراع الحقيقي قد يتحول إلى صراع فكري حول النموذج الصحيح لإدارة شؤون العالم في المستقبل.
- المعركة لن تحسم فقط بمقاومة الإرهاب: يشير التقرير في أكثر من موضع أن الإرهاب ليس هو جوهر المشكلة القادمة من العالم الإسلامي، وإنما المشكلة في الإسلام في حد ذاته، والتيار الإسلامي بمجموعه كتيار معبر عن روح الإسلام. إنهما معاً يمثلان التحدي الحقيقي، ولا بد من هزيمة هذا الخصم فكرياً أولاً ثم أمنياً وعسكرياً بعد ذلك.

• أهمية تحول الولايات المتحدة إلى الدور القيادي في الصراع الفكري: رغم أن الولايات المتحدة تتزعم حالياً المواجهة العسكرية والأمنية مع التيارات الإسلامية المسلحة، إلا أن التقرير يقترح أن تقوم أمريكا بالإمساك بزمام وقيادة المواجهة الفكرية أيضاً كما حدث خلال الحرب الباردة.

• الصراع ليس مع التيارات المسلحة أو المتشددة وإنما مع التيار الإسلامي: ينقل التقرير ساحة المعركة الفكرية بشكل واضح من معركة بين طرفين من الغلاة على حد تعبير الكثير من المراقبين في الغرب والشرق معاً، إلى معركة فكرية حقيقية بين تيار الوسط في الجانبين. قد يكون الواقع لا يعكس حتى الآن هذا التحول بشكل صريح، ولكن هناك الكثير من الإشارات التي تؤكد أن المواجهة لن تستمر بين فئات محددة من الطرفين، ولكنها تنتقل تدريجياً، بسبب الآلة الإعلامية والميول العدوانية للغرب، إلى مواجهة شاملة بين المعسكر الإسلامي والمعسكر الغربي.

• نقل ساحة الصراع إلى داخل العالم المسلم بدلاً من أن يكون الصراع مع الغرب: يسعى التقرير إلى تحريك أرضية الصراع ونقلها لتكون داخل العالم الإسلامي، وبين المسلمين أنفسهم بدلاً من الواقع الحالي الذي تتشكل فيه طبيعة المواجهة لتكون بين الغرب من ناحية وبين العالم الإسلامي من ناحية أخرى.

• لا بد من تغيير الإسلام أو احتوائه أو تهميش دوره: يؤكد التقرير على التحول الفكري الذي تركز في البداية على الرغبة في تغيير المسلمين، والتي تلت أحداث سبتمبر، إلى الرغبة في تغيير الإسلام بوصفه المحرك الفكري والعقدي لتيار مقاومة الهيمنة الغربية بمختلف أشكال وصور تلك المقاومة. وتجمع الدراسات الفكرية التي تتعاطف مع تقرير مؤسسة راند، وتحمل نفس توجهاته الفكرية على أنه في حال صعوبة تغيير الإسلام، فلا بد من احتوائه وإعادةه إلى المسجد، ومنعه من التأثير على الأفراد إلا في مجالات العبادات الفردية فقط، وهو ما ستتزايد الدعوة إليه في المرحلة القادمة - كما نحسب.

• اختيار الاعتدال كمصطلح رئيس في المواجهة الفكرية: لكل معركة أسلحتها ومصطلحاتها، ومن الواضح أن تقرير راند يريد أن يجعل من مصطلح "الاعتدال" بالمفهوم الأمريكي له أحد الأسلحة التي تُستخدم استراتيجياً لتغيير الإسلام والمسلمين معاً، أو للتلويح بأن أي مقاومة للاعتدال بالمفهوم الأمريكي هي تعبير عن التطرف والغلو الذي يجب معاقبته باسم القوانين الدولية. إن استراتيجية المرحلة

القادمة سوف تركز على اختطاف هذا المصطلح النبيل، وتحويله إلى سلاح يُشرع في وجه الإسلام والمسلمين وكل من لا يعادي الإسلام.

• إعادة تفسير مبادئ الإسلام لتستجيب للمصالح الغربية: يدعو التقرير بشكل ضمني إلى إعادة تفسير الإسلام، ويمثل ذلك استمراراً لمنهجية تقارير مؤسسة راند التي تطالب بإعادة تفسير الإسلام، أو بعبارة أخرى، إعادة كتابته لكي يتلاءم مع التغيرات العالمية كما تم من قبل مع النصرانية واليهودية اللتين تم تحريفهما، ولا يزال العمل قائماً على استمرار التحريف لكي يطوع الدين للإنسان، ويبرر له ما يفعل، ويجعل الحياة أكثر إمتاعاً وحرية له. أما الإسلام - الذي وعد الله جل جلاله بحفظه - فإنه استعصى حتى الآن على محاولات التحريف، وستشهد الأعوام القادمة محاولات جادة من قبل الغرب لتحقيق ذلك، والله غالب على أمره، ولكنهم يجهلون.

• استخدام الإسلام في مواجهة الإسلاميين: يوصي التقرير أن تُستخدم النصوص الشرعية لمواجهة الإسلاميين وأن يتم التنقيب في التراث الإسلامي عما يمكن أن يُستخدم لتبرير تغيير المواقف الإسلامية، أو يساهم في تغيير الإسلام. وستقوم الإدارة الأمريكية ومن يحالفها في عالمنا الإسلامي بترويج تلك المعلومات والأفكار بكثافة في الفترة القادمة لزعزعة ثقة المسلمين فيما لديهم من حقائق ومعلومات. كما أنه من المتوقع استخدام بعض التيارات الإسلامية ضد البعض الآخر، فالتقرير يدعو إلى التعاون مع فئة محددة من مجموع التيار الصوفي، وهي فئة التصوف الوثني المخالف لمعتقد أهل السنة والجماعة، واستخدام هذه الفئة تحديداً في محاربة بقية تيارات العمل الإسلامي، وخاصة التيار السلفي الذي يصفه بالوهابي والمتشدد.

• إحياء ودعم وتقوية العلمانيين في مواجهة التيار الإسلامي: يؤكد التقرير على أهمية التيارات العلمانية التحررية لمواجهة التيار الإسلامي، وستركز الاستراتيجية الغربية على العلمانيين التحررين فقط، مع تهميش وإقصاء وتحجيم سلطة الأنظمة العلمانية التي لا تعادي الإسلام صراحة، والتي تميل إلى الحكم الفردي؛ لأنه من المتوقع طبقاً للتصور الغربي أن تتحول هذه الدول يوماً ما إلى الدفاع الصريح عن الإسلام في مواجهة الهجوم الغربي والعلماني عليه، ويمكن أن تتحالف مع التيار الإسلامي حينها في مواجهة تحالف الغرب مع العلمانيين.

• تهميش سيادة الدول وتقليص قدرتها على التصدي للمشروع الأمريكي: يوصي التقرير بالتحايل على سلطة الدول وسيادتها على أراضيها، ويؤكد على أحقية

المؤسسات الأمريكية في التغلغل داخل المجتمعات الإسلامية دون أن تتمكن الدول من إيقاف أو تحجيم هذا التدخل. يثني التقرير على التشريعات التي صدرت في الأعوام الأخيرة في الولايات المتحدة لتسهيل تجاوز وتحدي الدول والحكومات عند دعم مؤسسات المجتمع المدني الموالية للغرب.

• اتهام كل الخصوم بالسلفية والوهابية والتطرف: من المتوقع أن تشهد الفترات القادمة اتهام كل من يخالف أو يتحدى مشروع الهيمنة الفكرية الأمريكية بالسلفية والوهابية والتطرف؛ بوصفها صفات مجهولة للكثير من المسلمين، ومكروهة من البعض، ويسهل تهميش من ينتسبون إليها بالنسبة للبعض الآخر. قد تحاول أمريكا مستقبلاً استخدام التيارات الصوفية الموالية للغرب في حملة الهجوم على التيار الإسلامي بالعموم. وقد وُصف الشيخ يوسف القرضاوي في هذا التقرير بأنه "سلفي متطرف". إن هذا التقرير يركز على الهجوم غير المنصف على التيار السلفي ووصفه بالمجمل أنه تيار متطرف ومتشدد، ويدعو إلى مواجهته بأسلوب سافر ولافت للنظر.

• التركيز على تحويل أطراف الأمة ضد مركزها: يؤكد التقرير على استراتيجية التعامل مع الأطراف ومحاولة تغيير الإسلام، وتحجيم الإسلاميين في تلك الدول التي تكون فيها البيئة الفكرية صالحة لذلك مع التقدم بشكل تدريجي نحو المركز، وهو تحديداً العالم العربي. وسيكون من جراء هذه الاستراتيجية تذكية روح الصدام بين العرب المسلمين، وغير العرب من المسلمين؛ في محاولة جديدة لتقسيم وتفثيت الكيان الإسلامي.

• عكس مسار الأفكار لتهاجم المركز بدلاً من أن تنطلق منه: من الواضح أن الفترات القادمة ستشهد محاولات لقمع الفكر المستقل في مركز ثقل الأمة وهو العالم العربي، مع تقوية الفكر المتحرر المعادي للشريعة ولالإسلام النقي في أطراف الأمة، وترجمة تلك الأفكار والكتابات، ومحاولة فرضها على العالم العربي من خلال الترجمة والنشر المكثف. وهذه الاستراتيجية تدل على مدى جهل الكثير من الباحثين الغربيين بالعالم الإسلامي وكيفية انتقال الأفكار داخله.

• تحجيم نهضة بعض تيارات الإسلاميين من خلال الحوار معهم: يوصي التقرير أن يُستخدم الحوار كوسيلة لتغيير قناعات بعض الإسلاميين، أو إجبارهم على مناقشة القضايا التي كانت تعتبر خارج دائرة النقاش والاختلاف، أو تعطيل مسيرتهم

الفكرية حتى تحين فرصة مواجهتهم.

• توريط الإدارة الأمريكية القادمة في سياسة عدائية فكرية ضد الإسلام: يلاحظ من نبرة التقرير وموعد صدوره، والصراحة الواضحة في مقترحاته، أنه يهدف إلى تحويل الكثير من الأفكار الواردة فيه إلى سياسات عملية، وتشريعات قانونية يمكن أن تُمرَّر خلال الفترة المتبقية من الرئاسة الجمهورية اليمينية المتطرفة حالياً. لأن من المتوقع أن تكون الإدارة القادمة إدارة ديمقراطية، وبالتالي قد تغير من السياسات والأفكار الخاصة بالتعامل مع الشرق الأوسط. لذلك فإن عامل الزمن حساس هنا، ولعله يفسر الصراحة والجراءة والتأكيد على أهمية سرعة تفعيل المقترحات التي اتسمت بها لهجة التقرير وطريقة صياغته.

• جمع كل من لا ينتمي إلى التيار الإسلامي في جبهة موحدة ضد الإسلام: هناك صراع سينشأ في الفترة القادمة حول مليار نسمة من المسلمين ممن لا ينتمون إلى التيارات الإسلامية الفاعلة، وممن لا يعادون الإسلام أيضاً. سيحاول الغرب أن يجعل كل من لا ينتمي إلى التيارات الإسلامية في صف "الاعتدال" بالمفهوم الأمريكي له، وبالتالي يمكن أن يُنظر إلى التيار الإسلامي على أنه أقلية متطرفة في الأمة المسلمة. وفي المقابل قد ينجح التيار الإسلامي في أن يجعل كل من لا يعادي الإسلام، وهم أكثر من مليار نسمة من المسلمين في صفه عند المواجهة الفكرية مع الغرب، وبالتالي يظهر أنصار "الاعتدال" بمفهومه الأمريكي بأنهم أقلية متطرفة معادية للإسلام. ليس من السهولة معرفة كيف سيحسم هذا الصراع، ولكنه سيكون صراعاً حاداً حول مليار مسلم يشكلون القطاع الأكبر من جسد الأمة المسلمة.

إن النقاط السابقة، والتي توضح ملامح الاستراتيجية التي يقترحها التقرير تشكل خطراً حقيقياً ومباشراً يواجه العالم الإسلامي بمختلف توجهاته وعناصره الاجتماعية، ولا يهدد التيارات الإسلامية فقط، بل تمتد آثاره لتتال من نسيج الوحدة الوطنية، وسيادة الدول على أراضيها.

إن هذا التقرير يدعو إلى تحويل جزء من الأمة إلى عملاء يخدمون مصالح الخصوم، ويتحولون إلى أدوات يحركها أعداء العالم الإسلامي، ثم يتم التضحية بهم عند أول بادرة لنجاح المخطط الأمريكي المقترح للمواجهة مع الإسلام والتيار الإسلامي، وكل من لا يعادي الإسلام.

ومن هنا تأتي أهمية أن يكون للأمة بمختلف توجهاتها رؤية مضادة، ومشروع فكري

واضح المعالم للتعامل مع ما سبق تحديده من استراتيجيات مقترحة للتعامل مع الأمة. وفي الفصل القادم، والأخير من هذه الدراسة، محاولة لرسم ملامح تلك الرؤية المقابلة.



رابعاً: خطوات عملية تجاه التقرير

لقد أُعدت هذه الدراسة لكي تعرّف أولاً بالتقرير الصادر عن مؤسسة راند، ثم تتيح للباحثين والمفكرين في العالم العربي والإسلامي فرصة التعرف بوضوح على الأفكار والخطط التي وردت بالتقرير. كما اهتممنا باستقراء ملامح الاستراتيجية التي يقترح التقرير أن تنتهجها الإدارة الأمريكية في التعامل مع العالم الإسلامي.

نحاول في خاتمة هذه الدراسة المختصرة أن نوصي بمجموعة من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تساهم في تحقيق أقصى استفادة ممكنة من التقرير، وتحويل المقترحات الواردة فيه إلى مشروع إسلامي مضاد يُحجّم من الآثار السلبية التي قد تنتج من تبني بعض مقترحات هذا التقرير من قبل الحكومات الغربية. ومن أهم المقترحات والتوصيات في هذا الشأن:

- ترجمة التقرير: وإتاحته في أسرع وقت ممكن لصناع القرار في العالم العربي والإسلامي من العلماء والمفكرين والسياسيين، والتعاون من أجل فهم ما يعنيه هذا التقرير، وما يقدمه من توصيات للإدارة الأمريكية.
- تحرير وضبط مصطلح الاعتدال: إعداد رد فكري يتناسب مع الطرح الذي قدمه التقرير فيما يتعلق بمفاهيم الاعتدال، والتحذير من اختطاف المصطلح من قبل أنصار التحرر والعلمانية والليبرالية في العالم العربي والغربي على حد سواء. نرى أهمية أن يؤكد المفكرون والباحثون والعلماء والدعاة على مفاهيم الاعتدال الحقبة التي دعا إليها الإسلام، وتوجّتها وسطية الأمة المسلمة، وحث عليها العقول الصحيحة، وليس التشريعات العلمانية الموجهة سياسياً لقمع الآخر، وإفساد العقول، ومحاربة الأديان.
- التعريف الإعلامي بالتقرير والتحذير مما تضمنه من أفكار: من المهم أن نراعي الدقة

في ترجمة وشرح المعاني الواردة في التقرير، وتفسير رغبة الإعلام الغربي في عدم الإعلان بوضوح عن صدور هذا التقرير، وهل هذا بسبب ما تضمنه من جرأة ومقترحات عملية، أم بسبب أن التقرير يقدم خريطة واضحة المعالم بالأسماء الشخصية وأسماء المؤسسات التي توصف من قبل معدي التقرير بأنها معتدلة وفق التعريف الأمريكي المقترح للاعتدال.

• التصدي للمواجهة الفكرية الغربية: بيان أن المواجهة الفكرية مع الغرب قد بدأت من قبل الغرب، وأن المراكز الفكرية هناك تقوم بحشد الآراء والتوجهات والموارد من أجل هذه المواجهة، سواء قبلنا بذلك أو استمر البعض منا في الدعوة فقط إلى التعايش والحوار.

• توضيح طبيعة المواجهة: إن الأمة الإسلامية بأكملها تواجه حرباً فكرية بدأت وتم حشد الأنصار لها، ولا بد أن يكون رد الفعل من قبل الأمة بجميع فئاتها متناسباً مع الخطر، وموحداً في مواجهة خصم يوحد فئاته، وأن تلتزم الأمة المسلمة في هذه المواجهة بالضوابط الشرعية التي تحكم العلاقة مع الخصوم والمنافسين والأعداء أيضاً. إننا ندعو التيارات الإسلامية إلى إدراك حقيقة المخاطر التي تواجهها الأمة في المرحلة القادمة، والتي تقتضي التوحد في مواجهتها، ونبذ الفرقة والخلاف، والحث على جمع الأمة بمختلف مكوناتها في جبهة واحدة ضد من يريدون النيل من الإسلام، أو الهيمنة على العالم الإسلامي.

• الحث على حماية أطراف الأمة الإسلامية: إضافة إلى حماية مركزها، وهو ما لا يجب أن يُترك لأنصار الهجوم على أطراف الأمة، كما يذكر التقرير ويؤكد في أكثر من مكان. وعلى الدول والمؤسسات والهيئات الخيرية العربية أن تضع نصب أعينها أن نصرته جميع الدول الإسلامية ومساندتها وتقويتها هو حماية للمركز الإسلامي الذي حدده تقرير مؤسسة راند أنه العالم العربي تحديداً، وأن حماية الأطراف هي حماية حقيقية للمركز. ولذلك لا بد من حماية ودعم المدافعين عن الإسلام في أطراف الأمة الإسلامية وتقويتهم ومعاونتهم في جهودهم، وربط المسلمين في الغرب ببقية جسد الأمة المسلمة، وعدم التخلي عنهم في المرحلة المقبلة.

• الدفاع عن التوجهات والتيارات الراشدة في العمل الإسلامي: إن الغرب يحاول في المرحلة القادمة أن يستخدم سياسة "فرق تسد" بين فئات وتيارات العمل الإسلامي، ويحاول تدريجياً أن يحجم روح المقاومة الفكرية لخطته للسيطرة على الأمة الإسلامية.

فبالأمس وصف الغرب كل من يتعاطف مع التيار الجهادي بالتطرف والإرهاب .. حتى في تلك الحالات التي تبيح القوانين الدولية فيها التصدي للاحتلال والاعتداء بكل الطرق الممكنة، وكأن الحقوق والقوانين الدولية لا يجب أن تطبق عندما تتفق تلك القوانين مع تعاليم الإسلام. ونشهد الآن بداية مرحلة جديدة تنتهم فيها التيارات السلفية بمجملها أنها تيارات متطرفة ومتشددة، بالتالي يجب القضاء عليها ومهاجمتها أيضاً. وسيتحول الهجوم في الغد القريب إلى تيارات أخرى، وهكذا إلى أن يتم التخلص من التيار الإسلامي بأكمله - كما يظنون. إننا ندعو إلى التصدي لهذه المحاولة لبث روح الفرقة بين تيارات العمل الإسلامي، ومقاومة استخدام بعضها ضد البعض الآخر، ونحذر من التوجه الغربي الذي يسعى إلى اتهام كل من يتصدى للاحتلال والهيمنة بأنه سلفي متطرف يجب إسكاته أو القضاء عليه.

• **العلاقة مع الدول والحكومات:** إن المواجهة الفكرية المتوقعة لن تكون فقط مع التيار الإسلامي، وإنما مع الدول التي تتعاطف بأي درجة مع الإسلام، وكذلك تلك الدول التي تتحرج من معاداة الإسلام فعلياً (وبالتالي عدد من الأنظمة العربية). يحتاج التيار الإسلامي إلى تفهم مستقبل تلك العلاقة مع الدول، والتي مرت بالكثير من المشكلات طوال العقود الماضية. إن المقترحات الواردة في تقرير مؤسسة راند في حال تطبيقها من قبل الإدارة الأمريكية قد تخفف - بغائها أو حماقتها - من حدة الخلافات بين بعض فئات التيار الإسلامي وبين بعض الدول، بل قد يتسبب ذلك في جمعهم في خندق واحد في مواجهة تحالف أعداء الإسلام من الداخل مع خصوم الخارج أيضاً. إن هذا التطور سيحتاج إلى إعادة النظر من قبل الدول ومن قبل التيار الإسلامي في كيفية التعامل في المراحل القادمة، ونأمل أن يتمكن عقلاء الطرفين من إيجاد آلية مقبولة لتجاوز التجارب الأليمة في الماضي، وانعدام الثقة في الحاضر، لكي تنشأ صورة أكثر واقعية للتعامل مع المستقبل. ليست هذه الكلمات دعوة إلى تجاهل نقاط الاختلاف الهامة والجوهرية بين التيارات الإسلامية وبين حكومات بعض الدول، ولكننا ندعو إلى أن يتم دراسة كيفية التعامل مع تلك الخلافات والمشكلات في ظل وجود عدو خارجي يسعى للنيل من الجميع، والهجوم على أهم ما لدى الأمة الإسلامية من ثروة .. ونعني بذلك دين الإسلام ووحدة الأمة في مواجهة خصومها.

• **توازن الرسالة الإعلامية:** نوصي أن يكون الإعلام المترن والجاد هو أحد أسلحة المواجهة الفكرية المضادة للدفاع عن حقوق الأمة المسلمة، وأن يبتعد - ما أمكن - عن مجرد الخطاب العاطفي غير العملي، مع عدم التقليل من دور العاطفة المترنة والمنضبطة

شرعاً في تحفيز الهم وتقوية العزائم والدفاع الصادق عن دين الله تعالى ومصالح وحقوق الأمة.

• **عدم الاكتفاء بالمقالات الصحفية:** نوصي أن تعد المراكز البحثية والفكرية والأكاديمية والعلمية في العالم العربي والإسلامي دراسات نقدية للفكر الغربي المعاصر، والرد على التقارير المجحفة، وأيضاً صياغة تصورات عملية لمساعدة الأمة على إدارة المواجهة الفكرية بكفاءة.

• **ورش عمل لوضع التصورات المقابلة:** نوصي أن يتم عقد مجموعة من ورش العمل والمؤتمرات المصغرة للتباحث حول آليات التصدي للمواجهة الفكرية من قبل الغرب، وأن تتسع دائرة هذه اللقاءات - ضمن الضوابط الشرعية ومراعاة المصالح والمفاسد - ليتكون حوار بناء وفاعل بين كل من لا ينتمون إلى معسكر معاداة الإسلام بمختلف توجهاتهم ومشاربيهم، لوضع سياسة عامة يمكن أن تساعد الأمة بمجموع فئاتها على النهوض الحضاري والفكري. لا يعني ذلك التفاوضي عن الخلافات القائمة حالياً بين مختلف تيارات الأمة وفعاليتها، ولكننا ندعو إلى حسن إدارة تلك الخلافات، وإجادة ترتيب أولويات المرحلة المقبلة دون التنازل عن الثوابت أو تهميش طبيعة وأساس الاختلاف، ولكن إيجاد صيغ عملية للتعاون بين فئات الأمة في مواجهة خصم لا يفرق بين كل من لا يعادون الإسلام.

• **الحاجة إلى رصد الإمكانيات الملائمة:** إن مواجهة الهجمة الفكرية من الغرب ضد الإسلام والعالم الإسلامي تستلزم رصد إمكانيات تتناسب مع طبيعة المواجهة. إن العالم الإسلامي يعاني من مشكلة الاكتفاء بالنوايا الصالحة، والأفكار الإبداعية، رغم أهميتهما لصلاح العمل ونجاحه، ولكنها أمور ليست كافية خاصة مع قصر النفس العملي الملحوظ. نحن في حاجة إلى استراتيجية متكاملة، وأن تتكاتف الأمة بمختلف توجهاتها لدعم الموقف المسلم، وأن تتوحد الجهود من أجل الانتصار في تلك المواجهة بين من يعادون الإسلام، ومن يدافعون عن مستقبل البشرية وسعادتها.

• **التأكيد على أن التيار الإسلامي جزء من الأمة:** هناك من يحاول أن يجعل الإسلاميين خارج الأمة، والبعض يراهم فوق الأمة، وهناك من يراهم بديلاً للأمة، ولكن المواجهة الفكرية مع خصوم الإسلام ستؤكد للجميع أن التيار الإسلامي هو الجزء الأهم والذي لا يتجزأ من الأمة، وأن الإسلام ليس ملكاً لأحد، وأن حماية الأمة لن تقتصر على حماية دينها ومعتقداتها، وإنما تهدف أيضاً إلى الانتصار لأهل الإسلام بالجملة.

- رسالة إلى عموم المسلمين: نوصي عموم المسلمين أن الولاء الحق لهذه الأمة في المرحلة القادمة يقتضي الدفاع عن الإسلام في مواجهة الحملات الهادفة إلى المساس به. والدفاع عن الإسلام في هذه المرحلة هو التمثيل الحقيقي للارتباط بالأمة.
- رسالة إلى التيار الإسلامي: إن الولاء الحق للإسلام في المرحلة القادمة يقتضي مواجهة خصوم الأمة في الغرب فكرياً وحضارياً وثقافياً وغير ذلك؛ للدفاع عن ديننا ونصرة أمتنا وحماية مصالحها وحقوقها الإسلامية والدولية أيضاً. إن الولاء الحق للإسلام يقتضي أيضاً في هذه المرحلة الاعتزاز بأصول الإسلام والعناية بالتعريف به بكل السبل الشرعية المتاحة والممكنة.
- وأخيراً .. استحضار القيم الإسلامية: إن هذه المواجهة هي أحد النعم التي قد يُنعم بها الله - تبارك وتعالى - على الأمة الإسلامية، إن أحسنت الأمة الاستفادة منها وإدارتها. إن الأزمات تُظهر اعتزاز الأمة بدينها، وتبين قدرتها على التوحد في مواجهة الخصوم، وتساعد الجميع على التعلم من أخطاء الماضي، وتجاوز التجارب الأليمة من ظلم ذوي القربى، أو تجاوزات طرف على طرف من أطراف الكيان المسلم. كما أن الالتزام بالعدل والإنصاف والقيم الشرعية الراسخة في التعامل مع الناس، ومواجهة الخصوم ستكون أحد الأدلة العملية والواقعية على قيمة رسالة الإسلام للبشرية، وقوة الرصيد الحضاري للأمة، وعودتها إلى ساحات التأثير العالمي، واستعادتها تدريجياً لمكانتها اللائقة بين أمم الأرض.



رقم الإيداع: ٨٤٤٧ / ٢٠٠٧

المركز العربي للدراسات الإنسانية
القاهرة - مصر

سلسلة رؤى معاصرة

ملخص البحث:

أصدرت مؤسسة راند RAND Corporation الأمريكية مؤخرًا تقريرًا بعنوان «بناء شبكات مسلمة معتدلة»، يقدم توصيات محددة وعملية للحكومة الأمريكية بأن تعتمد على الخبرات السابقة أثناء الحرب الباردة في مواجهة المد الفكري الشيوعي، وأن تستفيد من تلك الخبرات في مواجهة التيار الإسلامي المعاصر. يوصي التقرير أن تدعم الإدارة الأمريكية قيام شبكات وجماعات تمثل التيار العلماني والليبرالي والعصراني في العالم الإسلامي؛ لكي تتصدى تلك الشبكات والجماعات لأفكار وأطروحات التيارات الإسلامية التي يصنفها التقرير بالمجمل على أنها تيارات متطرفة. كما يؤكد التقرير على الحاجة لأن يكون مفهوم الاعتدال ومواصفاته مفاهيم أمريكية غربية، وليس مفاهيم إسلامية، وأن يكون هناك اختبار للاعتدال بالمفهوم الأمريكي يتم من خلاله تحديد من تعمل معهم الإدارة الأمريكية وتدعمهم في مقابل من تحاربهم وتحاول تحجيم نجاحاتهم. تقدم هذه الدراسة قراءة لهذا التقرير، مع التركيز على الاستراتيجيات الغربية التي يقدمها التقرير لاحتواء الإسلام تحت دعوى دعم التيارات المعتدلة، وإقامة تلك الشبكات المعتدلة بالمفهوم الأمريكي. يتضمن البحث مجموعة من التوصيات حول الآليات العملية للتعامل مع مثل هذه التقارير قبل أن تتحول توصياتها إلى سياسات أمريكية عامة تستخدم لتحجيم أو احتواء نهضة الأمة.

تعريف بالباحث

مدير وحدة الأبحاث والدراسات بالمركز العربي للدراسات الإنسانية، وباحث متخصص في الدراسات الفكرية والسياسية المتعلقة بالولايات المتحدة وأوروبا الغربية، ويرأس تحرير سلسلة «رؤى معاصرة».



وكيل التوزيع في منطقة الخليج العربي

sales@albayan-magazine.com

الرياض - هاتف ٤٥٤٦٨٦٨ ١ ٩٦٦